

مؤقت

مجلس الأمن

السنة الثامنة والسبعون



الجلسة 9346

الأربعاء، 14 حزيران/يونيه 2023، الساعة 10/00

نيويورك

الرئيس	السيدة الكعبي (الإمارات العربية المتحدة)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي السيد نيبينزيا
	إكوادور السيد بيريس لوس
	ألبانيا السيد خوجة
	البرازيل السيد دي ألميدا فيليو
	سويسرا السيد هاوري
	الصين السيد جانغ جون
	غابون السيد إمونغولت
	غانا السيد أفريي
	فرنسا السيد دو ريفيير
	مالطة السيدة فرازير
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية السيد كاريوكي
	موزمبيق السيدة كومواني
	الولايات المتحدة الأمريكية السيد دي لورانتس
	اليابان السيدة شينو

جدول الأعمال

صون السلام والأمن الدوليين

قيم الأخوة الإنسانية في تعزيز السلام والحفاظ عليه

رسالة مؤرخة 9 حزيران/يونيه 2023 موجهة إلى الأمين العام من الممثلة الدائمة للإمارات العربية المتحدة لدى الأمم المتحدة (S/2023/417)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room AB-0601 (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>).



وثيقة ميسرة

الرجاء إعادة التدوير



23-16847 (A)



افتتحت الجلسة الساعة 10/05.

إقرار جدول الأعمال

أقرّ جدول الأعمال.

صون السلام والأمن الدوليين

قيم الأخوة الإنسانية في تعزيز السلام والحفاظ عليه

رسالة مؤرخة 9 حزيران/يونيه 2023 موجهة إلى الأمين العام من الممثلة الدائمة للإمارات العربية المتحدة لدى الأمم المتحدة (S/2023/417)

الرئيسة: أود أن أرحب ترحيباً حاراً بالأمين العام وفضيلة الإمام الأكبر الشيخ أحمد الطيب، شيخ الأزهر الشريف، ونيافة رئيس الأساقفة بول ريتشارد غالاجر، وبأصحاب المعالي من الوزراء والوزيرات وبسائر الممثلين رفيعي المستوى الموقرين. إن حضوركم اليوم يؤكد أهمية الموضوع قيد المناقشة.

وفقاً للمادة 39 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو مقدمي الإحاطات الآتية أسماؤهم إلى المشاركة في هذه الجلسة: فضيلة الإمام الأكبر أحمد الطيب، شيخ الأزهر الشريف ورئيس مجلس حكماء المسلمين؛ ونيافة رئيس الأساقفة بول ريتشارد غالاجر، أمين العلاقات مع الدول في الكرسي الرسولي؛ والسيدة لطيفة بن زياتن، مؤسسة ورئيسة جمعية عماد للشباب والسلام.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. أود أن أسترعي انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2023/417، التي تتضمن نص رسالة مؤرخة 9 حزيران/يونيه 2023 موجهة إلى الأمين العام من الممثلة الدائمة للإمارات العربية المتحدة لدى الأمم المتحدة، تحيل بها مذكرة مفاهيمية بشأن البند قيد النظر.

أعطي الكلمة الآن للأمين العام، معالي السيد أنطونيو غوتيريش.

الأمين العام (تكلم بالإنكليزية): أشكر حكومة الإمارات العربية المتحدة على عقد هذه المناقشة الهامة بشأن قيم الأخوة الإنسانية في

تعزيز السلام والحفاظ عليه. إنه لشرف عظيم أن ينضم إلينا اليوم فضيلة الإمام الأكبر أحمد الطيب، شيخ الأزهر الشريف، ونيافة رئيس الأساقفة بول ريتشارد غالاجر، أمين العلاقات مع الدول في الكرسي الرسولي. كما أرحب ترحيباً حاراً بالسيدة لطيفة بن زياتن، التي تقدم إحاطة إعلامية باسم المجتمع المدني.

إن القادة الدينيين شركاء أساسيون في مسعانا المشترك من أجل السلام العالمي. وسلفي الموقر داغ همرشولد أشار ذات يوم إلى أن "الأمم المتحدة تقف حكماً خارج أي اصطفا في ما يتعلق بالأديان، ولكنها تظل مع ذلك فعل إيمان. وبالتالي فهي تستلهم ما يجمع الديانات الكبرى في العالم وليس ما يفرقها". إن كل دين من الديانات الكبرى يستدعي ضرورات الأخوة الإنسانية والاحترام المتبادل والتفاهم. وميثاق الأمم المتحدة يستلهم هذه القيم العالمية التي هي في صميم عملنا من أجل السلام والعدالة وحقوق الإنسان.

إن الحفاظ على السلام ومنع الحرب هما علة وجود هذا المجلس. والتهديدات المحدقة بالسلام تتخذ أشكالاً عدة - من التنافس على السلطة والموارد، وانتهاكات حقوق الإنسان وضعف الحوكمة إلى الفقر المدقع وأوجه اللامساواة والتمييز التي تشكل مرتعاً لليأس والإحباط. ولكن العامل المشترك الشائع لاندلاع النزاع وتصعيده هو كراهية الآخر. إن الكراهية تغذي أسوأ نزعات البشر. إنها محفز للاستقطاب والتطرف وقناة تقضي إلى ارتكاب الجرائم الفظيعة. كما أنها نتيجة لتلك الجرائم، مما يسهم في وجود دورات مروعة من العنف يمكن أن تستمر لعقود. إنها تيسر العنف، وتمزق النسيج الاجتماعي، وتقصد دعائم الاستقرار. باختصار، إنها غالباً ما تكون القلب النابض للنزاع. وهذا القلب يضخ السم والانقسام في عروق الكيان السياسي العالمي. إننا نشهد، في جميع أنحاء العالم، موجة من كراهية الأجانب والعنصرية والتعصب وكراهية النساء المصحوبة بالعنف وكراهية المسلمين ومعاداة السامية بشراة والهجمات على مجتمعات الأقليات المسيحية.

وتمثل حركات النازيين الجدد وتقوى العرق الأبيض اليوم التهديد الأمني الداخلي الأول والأسرع نمواً في العديد من البلدان. إن شيطنة

إن الكراهية خطر على الجميع، وبالتالي يجب أن تكون محاربتها مهمة منوطة بالجميع. ويجب أن نعزز دفاعاتنا بشكل جماعي.

فأولا، يجب أن نكبح جماح الكراهية التي تنتشر عبر الإنترنت. في وقت سابق من هذا الأسبوع، أصدرت موجزا للسياسات لتعزيز سلامة المعلومات على المنصات الرقمية. وهو يقترح مدونة سلوك لمساعدة الدول الأعضاء والمنصات الرقمية والجهات المعنية الأخرى على جعل الفضاء الرقمي أكثر شمولاً وأماناً للجميع، مع الدفاع عن الحق في حرية الرأي والتعبير والحق في الحصول على المعلومات. وكجزء من خطتنا المشتركة (A/75/982)، نعمل على إبرام اتفاق رقمي عالمي من أجل مستقبل رقمي مفتوح وحر وشامل وآمن للجميع، يركز بقوة على حقوق الإنسان وعدم التمييز.

(تكلم بالفرنسية)

ثانياً، بينما نتحرك نحو مجتمعات متعددة الأعراق ومتنوعة دينياً بشكل متزايد، يجب علينا أيضاً أن نستثمر في التماسك الاجتماعي. إننا بحاجة لكفالة أن يشعر كل مجتمع محلي باحترام هويته الفريدة، بينما ينتمي في الوقت نفسه بشكل كامل إلى المجتمع ككل. ويجب أن نعترف بالتنوع كأحد أصول أي مجتمع، وليس تهديداً له. إن الكراهية متجذرة في الجهل والخوف. ولكن عندما نثري تربة المعرفة بالحقائق والعلم والحقائق التاريخية، لا يمكن أن تنتشر الكراهية مثل الأعشاب القاتلة. وهذا يتطلب ضمان التعليم الجيد للجميع، في كل مكان، بما في ذلك للنساء والفتيات. ويتطلب ذلك دعم نظم التعليم التي تغرس احترام العلم وتحثي بالبرية بكل تنوعها. ويتطلب زيادة التمويل المخصص للتعليم وبناء السلام والتضامن العالمي.

(تكلم بالإنكليزية)

أخيراً، وبشكل أساسي، يجب أن نعزز قيم الرحمة والاحترام والأخوة الإنسانية وأن نكفل حيزاً مدنياً حراً وأماناً. إنها أفضل ترياق لدينا لسم الفتنة والانقسام. وهذا يتطلب منا جميعاً اتخاذ إجراءات على نطاق المنظمات الدولية والحكومات والمجتمع المدني والقطاع الخاص. ويتطلب تدخل الزعماء الدينيين في كل مكان. والحقيقة هي

الآخر، وازدراء التنوع، وتجاهل حقوق الإنسان - تلك الشرور ليست جديدة على عصرنا. الجديد هو سرعة انتشارها ومدى وصولها. لقد زودت وسائل التواصل الاجتماعي دعاة الكراهية ببوق لنشر البغضاء على مستوى العالم. فما من مؤامرة اليوم يصعب أن تجد لها جمهوراً واسعاً، ولا باطل يتعذر عليه تغذية جنون الإنترنت. ويمكن للتأكيدات التي لم يتم التحقق منها، أو الأكاذيب السافرة، أن تكتسب مصداقية فورية وتصبح على قدم المساواة مع الحقائق والعلم. وغالباً ما يتبناها القادة السياسيون، بل ويشجعونها. إن الأفكار واللغة التي تغذيها الكراهية تنتقل من الهوامش إلى المسار الرئيسي، مما يؤدي إلى تشديد الخطاب العام وإثارة العنف في الحياة الواقعية. والعواقب في كل مكان، وهي مميتة. إن مرتكبي الهجمات الشنيعة على مسجد في كرايستشيرش وكينيس يهودي في بيتسبرغ وكينيسة في تشارلستون جرت تغذية نزعة التطرف لديهم عبر الإنترنت.

والأمم المتحدة نفسها ليست بمنأى عن ذلك التهديد. ففي العام الماضي، خلصت دراسة استقصائية لحفظ السلام التابعين للأمم المتحدة إلى أن 75 في المائة يرون أن المعلومات المغلوطة والمضللة تشكل تهديداً مباشراً لسلامتهم وأمنهم. فمن منسقينا المقيمين إلى مبعوثينا ووسطائنا وحفظ السلام - كلهم دقوا ناقوس الخطر. وبطبيعة الحال، فإن العديد من التحديات المدرجة في جدول أعمال المجلس تتأثر بشكل مباشر بخطاب الكراهية، الذي تغذيه أوجه التكنولوجيا الحديثة. فمن البوسنة والهرسك إلى ليبيا وخارجها، يؤدي خطاب الكراهية إلى تفاقم التوترات بين المجتمعات وتآكل الثقة في المؤسسات. وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية وجمهورية أفريقيا الوسطى، استخدم خطاب الكراهية لتشويه سمعة الأقليات، وشوّهت حملات التضليل حفظ السلام التابعين للأمم المتحدة والعاملين في المجال الإنساني بالأكاذيب وهددتهم. وفي ميانمار، تم استغلال وسائل التواصل الاجتماعي لتحقير أقلية الروهينغا وشيطنتها، والتحريض على الهجمات والعنف. وفي العراق، أثار الانتشار الأخير لخطاب الكراهية الذي يستهدف الأيزيديين في سنجار مخاوف داخل المجتمع من أن يصبحوا مرة أخرى هدفاً للجرائم الفظيعة. والقائمة تطول وتطول.

شعورا عميقا بأخوة إنسانية تربطني ببني البشر جميعا، على اختلاف ألوانهم وأديانهم وعقائدهم ولغاتهم. تَعَلَّمْتُ ذلك من الدِّين الإسلامي الذي اتبعه، وَمِنَ الْكُتُبِ الإلهية التي أنزلها الله على أنبيائه ورُسُلِهِ، وآخرها القرآن الكريم الذي نزل على نبي الإسلام؛ محمد صلى الله عليه وسلم، وكلها تجمعُ على أَنَّ اللهَ كَرَّمَ بني آدمَ وفضلهم على كثير من مخلوقاته، وَأَنَّهُ خَلَقَهُمْ مُخْتَلِفِينَ في لغاتهم وألوانهم وأديانهم وعقائدهم، وَأَنَّ هذا الاختلاف باقٍ فيهم إلى آخر لحظةٍ في عُمُرِ هذا الكون، وَأَنَّ المحاولات التي تبذل لاصطفاف الشُّعُوبِ خَلْفَ دينٍ واحدٍ، وثقافة واحدة وحضارة واحدة - هي محاولات مقضي عليها بالفشل الذريع، طَالَ الزَّمَنُ أو قَصُرَ، لِأَنَّهَا تسبح ضِدَّ إرادة خالق العباد، والعليم بما يصلحهم وينفعهم، وقد أَخْبَرَ الله عن نَفْسِهِ في القرآن أَنَّهُ: "غَالِبٌ عَلَى أَمْرِهِ وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ".

وَأَنَّ قانون الاختلاف هو حَجَرُ الزَّوْيةِ في مفهوم الخلق الإلهي للإنسان بكل ما يستلزمه من حقوق وواجبات، حدَّدها القرآن في وضوح لا لبسَ فيه؛ في مُقَدِّمَتِها: حق حُرِّيَّةِ الاعتقاد، وحق حُرِّيَّةِ الرأي، وواجب المسؤولية الفرديَّة والأُسْرِيَّة والمجتمعية، لذلك حرَّمَ القرآن الكريم كل ما يُصادر هذه الحقوق أو يعبث بحرماتها، حتى إِنَّه ليحرِّمُ آيَةَ ممارسة لإجبار الناس على تغيير عقائدهم وأديانهم وثقافتهم. وَمَنْ يقرأ القرآن قراءة موضوعية محايدة تُطالعه النُصوص الآتية:

"لا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ" [البقرة: 256].

"فَمَنْ شَاءَ فَلْيُؤْمِنْ وَمَنْ شَاءَ فَلْيُكْفُرْ" [الكهف: 29].

"لَسْتُ عَلَيْهِمْ بِمُسيطرٍ" [الغاشية: 22].

وَمَنْ يقرأ سُنَّةَ النَّبِيِّ مُحَمَّدٍ تُطالعه رسالته الواضحة في التأكيد على حرية الاعتقاد "مَنْ كَرِهَ الْإِسْلَامَ مِنْ يَهُودِيٍّ، أَوْ نَصْرَانِيٍّ فَإِنَّهُ لَا يُحَوَّلُ عَنْ دِينِهِ..." وَأَمْرٌ مَنْطِقِيٌّ إِنَّ يتأسس على قانون الاختلاف وتقديره أَنَّ تكون العلاقة بين المختلفين ديناً ولغة وثقافة وحضارة علاقة "أمن وسلام"، عبَّر عنها القرآن بعلاقة "التَّعَارُفِ"، يقول الله تعالى: "يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَى وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا"، وَاتَّخَذَ مِنْهَا قانوناً إسلامياً يَحْكُمُ العلاقات الدولية بين

أنا نرى اليوم أمثلة على التعصب في جميع المجتمعات وبين أتباع جميع الأديان. ومن واجب الزعماء الدينيين أن يمنعوا استغلال الكراهية كأداة فيما بين أتباعهم. إن إعلان "الأخوة الإنسانية من أجل السلام العالمي والعيش معا" - الذي أصدره قداسة البابا فرنسيس وفضيلة الإمام الأكبر الشيخ أحمد الطيب، شيخ الأزهر الشريف، تعد نموذجاً للرحمة والتضامن الإنساني. إنه يحث الزعماء الدينيين والسياسيين على إنهاء الحروب والنزاعات والتدهور البيئي. ويدعو المؤمنين إلى الاعتراف ببعضهم البعض واحترام بعضهم البعض، والتكاتف والعمل معا من أجل خير البشرية.

وفي هذا الوقت الذي تسوده النزاعات، دعونا جميعاً نتخذ الإعلان مصدر إلهام ونجدد التزامنا بالوقوف معا كأسرة بشرية واحدة. فلنشكل معا تحالفاً للسلام، متجذراً في قيم الأخوة الإنسانية، غنيا بالتنوع، متساوياً في الكرامة والحقوق، متحداً في التضامن.

الرئيسة: أشكر الأمين العام على إحاطته.

أعطي الكلمة الآن لفضيلة الشيخ أحمد الطيب.

الشيخ الطيب: أخطبكم اليوم من مصر، واحة السلام وملقى الأديان وبلد الحضارة والتاريخ والأمن والأمان. وإنه ليسعدني أن يأتي حديثي إلى حضراتكم تلبية لدعوة عزيزة من دولة الإمارات العربية المتحدة، بصفتها عضواً منتخبا ورئيساً للدورة الحالية لمجلس الأمن. تلكم الدولة العربية الإسلامية التي لا تدخر وسعاً في بذل كل جهد مخلص لنشر السلام بين الناس، وترسيخ مبادئ الأخوة الإنسانية والتسامح والعيش المشترك. وأود أن أحيي صوت الحكمة الذي استمعت إليه في كلمة السيد الأمين العام للأمم المتحدة، أنطونيو غوتيريش، وإيمانه الواضح بأهمية دور الأديان وقيم الأخوة الإنسانية في تحقيق السلام العالمي.

أود في بداية كلمتي أن أقدم شخصي المتواضع لحسباني رجلاً مسلماً لا ينتمي إلى أي من التيارات السياسية على اختلاف مذاهبها ومواطنها، ولا يتبنى أية أيديولوجية من أيديولوجيات اليمين أو اليسار. أحب السلام وأبحث عنه وأتطلع إليه وأتمناه للناس جميعاً. وأشعر

وأحدثت عن الحرب الدائرة على الحدود الشرقية لأوروبا، وما تُثيره من رُعب، وتبعته من خوف وقلق من أن يعود العالم مع هذه الحروب إلى ما قبل العصر الحجري، وأدعو المجتمع الدولي إلى وقف فوري لهذه الكارثة وحماية

الأبرياء من سفك الدماء وخراب المدن وتدمير القرى. وأحدثت عن أزمة اللاجئين الهاربين من جحيم الحروب، وعن حقوقهم في إنقاذهم واستضافتهم، وهي الحقوق التي ضمنتها لهم الشرائع والأديان الإلهية، أيًا كان دين هؤلاء اللاجئين، أو حتى كانوا من اللادينيين.

وأحدثت عن تدمير الأسرة، ومصادرة حقوق الأطفال في التمتع بأحضان أمهاتهم اللائي ولدنهم. أحدثت عن خراب البيئة وعن التلوث وفيضانات البحار واشتعال الغابات.

لا يُخامرني أدنى شك في أن هذه الأزمات التي تُخيم على إنسان العصر الحديث، هنا في الشرق، وترحف الآن بقوة لتضيق عليه الخناق في الغرب، ما كان لها أن تكون لو أن حضارتنا الحديثة وثقافتنا المعاصرة لم تتباغ في التكرار للدين، ولم تلق به وبتعاليمه وراء ظهرها، ولو أنها تعلّمت من هدي السماء حرمة الدماء، وقيمة العدل ومحوريته في استقرار الأفراد والمجتمعات. وإننا نحن المؤمنين بالله لا يسعنا إزاء هذه الأزمات إلا أن نواصل الدعوة إلى نشر السلام والمحبة بين الشعوب قدر المستطاع، وألا نتقاعس عن التصدي لخطاب الكراهية بين الناس، واستغلال الأديان والمذاهب في إشعال الحروب بين الشعوب، وبث الخوف والرعب في قلوب الأمنين.

وهذا ما سعى ويسعى إليه الأزهر الشريف بالتعاون مع الكنيسة الكاثوليكية والكنائس الغربية والشرقية والمؤسسات الدينية الأخرى، من أجل إحياء ثقافة الحوار والتعارف بين أتباع الأديان، وترسيخ مبدأ السلام والتعايش السلمي، حتى قدّمنا مع الأخ العزيز البابا فرنسيس - شفاه الله وعافاه للعالم من أبوظبي في الرابع من شباط/فبراير عام 2019 وثيقة الأخوة الإنسانية من أجل السلام العالمي والعيش المشترك، وأكدنا مراراً على ضرورة مبادئ الأخوة الإنسانية كأساس للسلام والأمن الدوليين في مؤتمرات زعماء الأديان في كازاخستان،

الأمم والشعوب. وغني عن القول أنه في ظل هذه النظريّة القرآنية في العلاقات الدولية، لا مكان لنظريات الصدام أو الصراع، ولا نظرية العرق، ولا نظرية رسالة الرجل الأبيض وهيمنتته على باقي عباد الله، واستعمار بلادهم واستنزاف خيراتهم. فقط، علاقة "السلام" بين الناس هي ما يعتمده الإسلام، وسائر الأديان الإلهية من قبله.

وإن فليس من العدل، ولا من العلم في شيء ما يُقال من أن الإسلام دين السيف ودين الحروب. واسألوا التاريخ بينكم بأن الحرب في الإسلام حالة استثنائية وضرورة من ضرورات الدفاع عن النفس وعن الأرض والعرض والشرف. وليس صحيحاً ما يقال من أن الإسلام هو المسؤول عن ظاهرة تفريخ الإرهاب، والصحيح أن يقال إن المسؤول الأول عن ظاهرة الإرهاب التي يبرأ منها الإسلام نفسه قبل غيره هو سياسات الهيمنة العالمية والفلسفات المادية والمذاهب الاقتصادية المتتكررة لضوابط الأخلاق.

ما قصدت في كلمتي هذه أن أحدثكم عن الإسلام، ولكن قصدت دعوتكم لإطفاء الحروب العنيفة التي اندلعت في العقود الأخيرة، ولا زالت تندلع في منطقتنا وفي بلداننا حتى هذه اللحظة.

أحدثت عن حرب العراق، وحرب أفغانستان وما خلفته من مأس وآلام وأحزان، طوال عشرين عاماً.

أحدثت عن سورية وليبيا واليمن وتدمير حضاراتهم العميقة، الضاربة بجذورها آلاف السنين في عُمُر التاريخ وصراعات الأسلحة على أراضيهم وفرار أبنائهم ونسائهم وأطفالهم، من هول حروب لا حول لهم فيها ولا قوة. أحدثت عن مقدساتي ومقدساتكم في فلسطين، وما يكابده الشعب الفلسطيني من غطرسة القوة، وقسوة المستبد، وإنني لآسى كثيراً لصمت المجتمع الدولي عن حقوق هذا الشعب الأبي، وإن كنت أقدر ما أقدمت عليه الأمم المتحدة في الخامس عشر من أيار/مايو الماضي من تنكير الضمير الإنساني بمرور خمسة وسبعين عاماً على نكبة فلسطين المأساوية. وأدعو من هنا مجلس الأمن والمجتمع الدولي بالإسراع اليوم قبل الغد إلى إقرار دولة فلسطينية مستقلة عاصمتها القدس كما أدعو إلى حماية المسجد الأقصى الشريف من هذه الانتهاكات التي يتعرض لها يوماً بعد يوم.

”إن المجلس، الذي تتمثل ولايته في حماية السلام والأمن في العالم، بدا في بعض الأحيان في أعين الناس عاجزا ومشلولاً. ومع ذلك، فإن عمله، الذي يحظى بتقدير كبير من الكرسي الرسولي، ضروري لتعزيز السلام. ولهذا السبب بالذات، أود أن أوجه إلى المجلس دعوة صادقة لمعالجة مشاكلنا المشتركة، وتحية الأيديولوجيات والرؤى الضيقة والأفكار والمصالح الحزبية جانباً، والسعي إلى هدف واحد - هو العمل لما فيه خير البشرية جمعاء. ويتوقع من المجلس بالطبع أن يحترم ميثاق الأمم المتحدة ويطبقه بشفافية وإخلاص، وبدون دوافع خفية، كنقطة مرجعية إلزامية للعدالة وليس كوسيلة لإخفاء النوايا الزائفة.

”لقد قربنا عالم اليوم الذي تسوده العولمة من بعضنا البعض، إلا أنه لم يجعلنا أكثر أخوة. وفي الواقع، نحن نعاني من مجاعة الإخاء الناشئة عن العديد من حالات الظلم والفقر وعدم المساواة في جميع أنحاء العالم، وكذلك من الافتقار إلى ثقافة التضامن. إن الأيديولوجيات الجديدة، التي تتسم بانتشار النزعة الفردية ونزعة الأنانية والنزعة الاستهلاكية المادية، تضعف الروابط الاجتماعية، وتؤجج عقلية الإقصاء التي تؤدي إلى ازدراء الأضعف وأولئك الذين يعتبرون عديمي الفائدة وإلى التخلي عنهم. وبهذه الطريقة، يميل التعايش البشري بشكل متزايد إلى أن يشبه مجرد تبادل العطاء بشكل عملي وأنااني على حد سواء. ومع ذلك، فإن أسوأ تأثير لمجاعة الإخاء هذه هو النزاع المسلح والحرب، اللذان يصنعان أعداء ليس فقط للأفراد، بل لشعوب بأكملها، وتتردد أصداء عواقبهما السلبية على مدى أجيال.

”مع تأسيس الأمم المتحدة، بدا أن العالم تعلم بعد حربين عالميتين رهيبتين أن يتحرك نحو سلام أكثر استقراراً، وأن يصبح أخيراً أسرة من الأمم. ومع ذلك، يبدو أننا اليوم نراجع في التاريخ، مع صعود القوميات قصيرة النظر والمتطرفة والمتمتعبة والعنوانية التي أشعلت نزاعات ليست بالية وعفا عليها الزمن فحسب، بل إنها أكثر عنفاً من نزاعات الماضي.

ومُلْتَقَى حوار الشرق والغرب في البحرين، ومؤتمرات أخرى في أفريقيا وآسيا وأوروبا.

كما يعمل الأزهر الشريف بالتعاون مع مجلس حكماء المسلمين، والكنيسة الكاثوليكية وكنيسة كاثرتيري، وغيرها من المؤسسات الدينية المختلفة، على تنظيم تجمع لقادة الأديان ورموزها للتشاور حول هذه الأزمات وتحديد المسؤولية المشتركة في مواجهتها، وبخاصة قضية التغير المناخي وتزايد وتيرة الحروب والصراعات. ولعل حضراتكم توافقونني في أن هذه الجهود تحتاج لدعم القادة السياسيين وصناع القرار في المجتمع الدولي، حتى تؤدي ثمارها المرجوة في تحقيق الهدف المشترك بين الجميع، وهو تحقيق السلم والأمن الدوليين، على أرض الواقع وفي حياة الشعوب، وليس فقط مجرد قرارات وتوصيات لا يلتزم بها أحد أو يلقي لها بالاً.

واسمحوا لي، في الختام، أن أعيد التأكيد على أن اجتماعنا اليوم ليس ترفاً، بل هو ضرورة يُلْهِمُها القلق على مستقبل الإنسان، والبحث عن حل لأزمته المعقدة، والتي بدأت تتمدد وتنتشر في كل مكان، وتُذْهِرُ بعواقب وخيمة إن هي تُركت تدرج في هذا المسار البائس، وحسناً فعلت رئاسة مجلس الأمن أن اختارت موضوع الأخوة الإنسانية عنواناً لهذا النقاش، وما أظن أن هناك خياراً أكثر فعالية في علاج أزماتنا المعاصرة من الأخوة الإنسانية، ذلكم الفردوس المفقود.

الرئيسية: أشكر فضيلة الشيخ الطيب على إحاطته.

أعطي الكلمة الآن لنيافة رئيس الأساقفة بول ريتشارد غالاجار.

رئيس الأساقفة غالاجار (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أقرأ خطاباً

لقداسة البابا فرانسيس أمام مجلس الأمن.

”أشكر المجلس على هذه الدعوة الكريمة لمخاطبته، التي قبلتها عن طيب خاطر لأننا نعيش في لحظة حاسمة بالنسبة للبشرية يبدو فيها أن السلام يفسح المجال للحرب. فالنزاعات تتزايد والاستقرار معرض للخطر بشكل متزايد. إننا نشهد حرباً عالمية ثالثة تخاض بصورة مجزأة ويبدو أنها تصبح أكثر انتشاراً بمرور الوقت.

”السلام ممكن إذا كان مرغوباً فيه حقاً. وينبغي للسلام أن يجد في مجلس الأمن خصائصه الأساسية التي ننسأها بسهولة بفعل أي فكرة خاطئة عن السلام. ويجب أن يقوم السلام على العقل وليس العاطفة. ويجب أن يتسم بالشهامة وليس الأنانية. ويجب ألا يكون السلام خاملاً وسلبياً، بل دينامياً ونشطاً وتقدماً، بقدر المطالب العادلة لحقوق البشرية المعلنة والمنصفة التي تتطلب تعبيرات جديدة وأفضل عن السلام. ويجب ألا يكون السلام ضعيفاً أو غير فعال أو ذليلاً، بل قوياً بالأسباب الأخلاقية التي تبرره وبالدعم القوي من الدول التي يجب أن تدعمه.

”لا يزال هناك متسع من الوقت لكتابة فصل جديد من السلام في التاريخ. ويمكننا أن نفعل ذلك بطريقة تجعل الحرب تنتمي إلى الماضي وليس إلى المستقبل. والمناقشات في مجلس الأمن تهدف إلى تحقيق تلك الغاية وتخدمها. وأريد أن أشدد مرة أخرى على كلمة أود أن أكررها، لأنني أعتبرها حاسمة - وهي الأخوة. فلا يمكن أن تبقى الأخوة فكرة مجردة، بل يجب أن تصبح نقطة انطلاق حقيقية. وفي الواقع، هي بُعد أساسي للبشرية، لأننا كائنات علائقية. إن الوعي الحي بهذه العلائقية يقودنا إلى رؤية كل شخص ومعاملته كأخت حقيقية أو أخ حقيقي. وبدون ذلك، يصبح من المستحيل بناء مجتمع عادل أو سلام راسخ ودائم.

”وأؤكد للمجلس دعمي وصلواتي وصلوات جميع مؤمني الكنيسة الكاثوليكية من أجل السلام وكل عملية ومبادرة سلام. وأتمنى بكل إخلاص ألا يقدم مجلس الأمن فحسب، بل منظمة الأمم المتحدة بأسرها، والدول الأعضاء فيها، وكل مسؤول من مسؤوليها، خدمة فعالة للبشرية دائماً، متحملين المسؤولية ليس عن الحفاظ على مستقبلهم فحسب، بل عن مستقبل الجميع، بجرأة لزيادة ما يلزم الآن، من دون خوف، لتعزيز الأخوة والسلام من أجل الكوكب بأسره.

طوبى لصانعي السلام.“

”كرجل مؤمن، أعتقد أن السلام هو حلم الله للبشرية. ولكن للأسف، ألاحظ أنه بسبب الحرب، يتحول هذا الحلم الرائع إلى كابوس. ومن المؤكد أن الحرب من وجهة نظر اقتصادية غالباً ما تكون أكثر إغراء من السلام، باعتبارها تعزز الربح. ولكن هذا دائماً لصالح قلة وعلى حساب رفاه شعوب بأكملها. وبالتالي، فإن الأموال المتأتية من مبيعات الأسلحة ملطخة بدماء الأبرياء. ويتطلب التخلي عن الأرباح السهلة من أجل الحفاظ على السلام شجاعة أكبر من بيع أسلحة أكثر تطوراً وقوة. ويتطلب السعي إلى السلام شجاعة أكبر من شن الحرب. ويتطلب تعزيز اللقاءات بدلاً من المواجهات، والجلوس إلى طاولة المفاوضات بدلاً من مواصلة الأعمال العدائية شجاعة أكبر.

”من أجل جعل السلام حقيقة واقعة، يجب أن نبتعد عن منطق شرعية الحرب. إن كان ذلك عين الصواب في أوقات سابقة عندما كانت الحروب محدودة النطاق، ففي أيامنا هذه، مع الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل، فإن ساحة المعركة أصبحت غير محدودة عملياً والآثار قد تكون كارثية. لقد حان الوقت لنقول ”لا“ بشكل قاطع للحرب ونقول إن الحروب ليست عادلة. فالسلام وحده هو السلام العادل - السلام المستقر والدائم، المبني لا على توازن الردع الهش، بل على الأخوة التي توحدنا. ونحن في الواقع جميعاً إخوة وأخوات، نخطو على نفس الأرض، ونسكن في بيت واحد مشترك. ولا يمكننا أن نَظْلِمَ السماء التي نعيش تحتها بغيوم القوميات. أين سينتهي بنا المطاف إن فكرنا جميعاً في أنفسنا فقط؟

”أولئك الذين يسعون جاهدين لبناء السلام يجب أن يعززوا الأخوة. إن بناء السلام حرفة تتطلب الشغف والصبر والخبرة وبعد النظر والمثابرة والتفاني والحوار والدبلوماسية. وعليهم أن يصغوا أيضاً إلى صرخات الذين يعانون بسبب الحروب، ولا سيما الأطفال. فعيونهم المغرورة بالدموع تحكم علينا. وسيكون المستقبل الذي نعهده لهم، هو محكمة خياراتنا الحالية.

أسهل، ولكن السلام شيء علينا أن نعمل من أجله. هذا شيء كنت ألاحظه عندما أعمل مع الشباب في إشاعة التسامح والتعايش والمحبة. أرى قوتهم للاستمرار والتحرك نحو ما يريدونه ويحملون به. ومع ذلك، فهو جهد مشترك. إنه عمل تشترك فيه الأسر والمدارس والمجتمع والدولة.

للأسف، اليوم تخلى بعض الآباء عن التعليم. إذا لم يكن الوالدان حاضرين، فمن الصعب على المدارس دعم هؤلاء الأطفال. عندما يترك الفتية وحالهم، يصلون إلى المدرسة الإعدادية، ونقول: "هؤلاء الفتية لم ينجحوا. ماذا يجب أن نفعل معهم؟ سنرسلهم إلى المدارس المهنية". نرسلهم إلى المدارس المهنية من دون أن يجيدوا القراءة أو الكتابة بطلاقة. تُعطى لهم فرصة، فإما أن يعملوا، أو بوسعهم المغادرة. هؤلاء الفتية يبقون لمدة ستة أشهر، ونحن نحولهم إلى قنبلة موقوتة للمجتمع. هذا ما رأيته في الشباب. الذين ضلوا الطريق.

أما بالنسبة للوالدين، فأنا لا أحكم عليهم. إذ ليس من السهل أن تكون أبا أو أما اليوم. إنه أمر صعب للغاية. علينا أيضا أن نعمل مع أولياء الأمور على التعليم واحترام القيم، وعلينا أن نولي اهتماما بأولادنا، فإذا اهتمينا بهم ودعمناهم وأشعرناهم بالمودة والمحبة، وإذا كنا حاضرين معهم، وإذا شاركناهم وجبة مرة واحدة في اليوم، وإذا تحدثنا معهم وفهمنا ما يحدث معهم، فربما نكون قادرين على إنقاذ شباب اليوم. لكنه جهد مشترك بين المدارس وأولياء الأمور والمجتمع. هذا مهم جدا.

عندما اتحدث اليوم مع كل شاب وشابة في المدرسة، وأسأل: "هل هناك أي أمل هنا؟" يقول لي العديد من الشباب: "لا، سيدتي، ليس لدينا أمل". أسألهم: "هل تحلمون؟" يقولون، "لا، نحن لا نحلم". يقلقني أن فتى يبلغ من العمر 14 عاما ليس لديه أحلام أو أمل. لذلك أسألهم، "لماذا؟" ويقولون، "ليس لدينا فرص". ولذا أقول لهم، "أيها الشباب، إذا كانت لديكم حقا الفرصة والرغبة في القيام بذلك، فيجب عليكم النهوض والعمل. إذا نهضت وعملت، فأني متأكدة من أنك ستحقق حلمك. ولكن إذا لم تهض وتعمل، فلن تتجح. انظر إلى

الرئيسية: أشكر رئيس الأساقفة غالاجر على إحاطته الإعلامية. أعطي الكلمة الآن للسيدة ابن زياتين.

السيدة لطيفة بن زياتين (تكلمت بالفرنسية): يشرفني حقا أن أشارك اليوم في هذه المناقشة المفتوحة. لقد تأثرت كثيرا وأنا أتكلم أمام مجلس الأمن؛ وأمام الأمين العام، معالي السيد أنطونيو غوتيريش؛ وفضيلة الإمام الأكبر أحمد الطيب، شيخ الأزهر الشريف. وسعادة رئيس الأساقفة بول ريتشارد غالاجر، أمين قسم العلاقات مع الدول في الكرسي الرسولي.

أود أن أقدم نفسي بوصفي امرأة وأم. لقد مسني الضرر بشدة جراء الإرهاب. فقد قُتل ابني في 11 مارس/آذار 2012. لم أكن أريد أن أغرق في معاناتي. أردت أن أعرف من هو الشخص الذي قتل ابني ولماذا. اتخذت خطوات لمعرفة من هو هذا الشاب. عندما تتبعت رحلة ذلك الشاب، أدركت أنه ليس لديه تعليم ولا محبة ولا أحد يشد من أزره.

لذلك تساءلت كيف يمكن للشباب اليوم أن يقفوا في فخ الإرهاب، وكيف حدث ذلك. ولكوني امرأة تعمل في الميدان منذ 11 عاما، أدركت أن التعليم مهم. فبدون آباء أو أمهات يقدمون التوجيه والإرشاد إلى هؤلاء الشباب، وبدون مدارس أو مجتمعات تضمهم، كلهم يعانون من أزمة اليوم. أستطيع أن أرى ذلك لأنني متواجدة في الميدان ثلاث مرات في الأسبوع. أتي مؤيدة لفرنسا والعالم، وأرى ما يحدث. أنا لست خبيرة، لكن اكتسبت قدرا كبيرا من الخبرة اليوم.

هؤلاء الشباب غارقون في الظلام. إنهم يعانون وضلوا طريقهم إلى حد ما. ومع ذلك، فإن كل طفل يولد حتى يكون سعيدا في حياته ويتبوأ مكانا في المجتمع. ولكن إذا لم نعطيهم هذه الفرصة، يصبح وضعهم معقدا. هذا ما حدث مع الشخص الذي قتل ابني. أرى ذلك اليوم في مراكز الاحتجاز والمنازل والأحياء حيث يتواجد الشباب الذين تسربوا من المدرسة ويعيشون بمفردهم ويواجهون صعوبات هائلة. أنا حزين جدا لرؤية ما يحدث اليوم ولما أوصلنا إلى هذه النقطة.

هذا هو السبب الذي يجعل السلام مهما جدا. إذا عملنا جميعا يدا واحدة وتلقينا الدعم، فربما يتغلب السلام على الكراهية، لأن الكراهية

بالنيابة عن قداسة البابا فرنسيس، رئيس الكنيسة الكاثوليكية، الذي نتمنى له الشفاء العاجل. بالإضافة إلى ذلك، أشكر السيدة لطيفة بن زياتين على مداخلتها التي أبرزت دور الشباب في مكافحة التطرف.

نجتمع اليوم لمناقشة مسألة ذات تأثير كبير على السلم والأمن الدوليين، حيث يعاني عالما من انتشار النزاعات المسلحة التي وصلت ذروتها منذ الحرب العالمية الثانية. وهذا يعني أن أكثر من ملياري شخص يعيشون في أماكن متأثرة بويلات النزاعات.

لقد أصبحت هذه الأوضاع أكثر خطورة وتعقيدا في ظل ما نشهده من انقسامات وموجات متصاعدة من خطاب الكراهية والعنصرية والتطرف بجميع أشكاله ومظاهره. وقد أصبحت هذه الأوضاع أكثر خطورة وتعقيدا في ظل ما نشهده من انقسامات وموجات متصاعدة من خطاب الكراهية والعنصرية والتطرف بجميع أشكاله وصوره، الذي بات يُستخدم كأداة لتعميق الخلافات والتحريض على العنف وتأجيج النزاعات. فأصبحت دور العبادة مكاناً للاستهداف، وأضحى قتل الأشخاص واضطهادهم - بما في ذلك بناءً على هوياتهم وعرقهم ودينهم، أمراً مباحاً بغير حق، بل وشائعاً. ولا يفوتنا الإشارة إلى تأثير خطاب الكراهية والتطرف على النساء والفتيات بشكل خاص مما يزيد انعدام المساواة ويعرقل مشاركتهن في الحياة العامة.

وقد علمنا التاريخ دروساً مؤلمة، لا تزال محفورة في قرارات صدرت عن هذا المجلس، عن حالات النزاع التي وجدّ فيها التطرف أرضاً خصبة للنمو، فحصد الأرواح ودمر المجتمعات ومحا تاريخها الإنساني. وفي أبشع صوره، يدفع خطاب الكراهية إلى ارتكاب أعمال قد ترقى لجرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية، وهو ما تجلّى في يوغسلافيا السابقة وإبان الإبادة الجماعية ضد التوتسي في رواندا. ولا يتسبب خطاب الكراهية والعنصرية والتطرف بجميع أشكاله وصوره في نشوب النزاعات وإدامتها فحسب، وإنما يظل خطراً يتربص بجهود المصالحة وبناء السلام حتى بعد إلقاء الأسلحة، كما في البوسنة والهرسك.

ومع استغلال التكنولوجيا المتقدمة التي فتحت منصات تتجاوز الحدود الوطنية، انتشر خطاب الكراهية والمعلومات المضللة والمغلوبة

هذه الأم التي تقف أمامك. إنها أم وامرأة مزقتها وفاة ابنها البالغ من العمر 30 عاما بينما كان يخدم الجمهورية. لم أكن أريد أن أغرق في معاناتي. أردت أن أستمّر في الوقوف على قدمي. تماما كما رفض ابني أن يجثوا على ركبتيه، فأنا أقف من أجلكم. لذا، حاولوا بذل جهد، لأنه إذا لم تبدأ ببذل جهودك، فلن يقوم أحد بذلك بالنيابة عنك. لذلك تقوا بأنفسكم، وآمنوا بأنفسكم، وسيروا إلى الأمام ولا تستسلموا“.

ما دمت بصحة جيدة، سأواصل العمل من أجل السلام والبشرية والتعايش والتسامح، لأننا إذا لم نعمل يدا واحدة، فلن ننجح.

إن هذه المرأة التي تقف أمام أعضاء المجلس ما هي إلا أم لخمسة أطفال، امرأة تعمل في الميدان. بيد أنني اليوم، يمكنني أن أقول لأعضاء المجلس إنني رأيت ملايين وملايين من الشباب والشابات. لقد منعت عددا لا يستهان به من الناس من الذهاب إلى سوريا. أعمل حاليا على مشكلة الإرهاب. إن الإرهاب يقلقني كثيرا. أذهب إلى مراكز الاحتجاز والمنازل المغلقة. لقد منعت الشباب من المغادرة. أعمل مع الشباب الذين عادوا من سوريا. أعمل مع الأمهات اللاتي عدن من سوريا. لذلك، أعتقد أننا بحاجة حقا إلى التحدث مع بعضنا البعض وإيجاد حلول مشتركة.

أحتاج إلى مساعدة مجلس الأمن. لن أستسلم. سأستمر في نضالي حتى النهاية.

لقد بدأت العمل عندما كنت في التاسعة من عمري، وما زلت أعمل. أريد أن أعمل في الميدان حتى نتمكن جميعا من العيش في سلام وأخوة ومحبة. العالم جميل، ويجب أن نجعله أكثر جمالا للآخرين.

الرئيسة: أشكر السيدة لطيفة بن زياتين على إحاطتها الإعلامية. أدلي الآن ببيان بصفتي وزير دولة في الإمارات العربية المتحدة. أود أن أشكر الأمين العام، أنطونيو غوتيريش وفضيلة الإمام الأكبر الدكتور أحمد الطيب، شيخ الأزهر الشريف على الإحاطة القيمة. كما أشكر رئيس الأساقفة بول ريتشارد غالاغر، أمين قسم العلاقات مع الدول في الكرسي الرسولي، على البيان الذي أدلى به

أما التعليم، فهو أداة أساسية للوقاية، حيث يزود الشباب وأجيال المستقبل بالمعارف والمهارات التي تمكنهم من دحض الخطاب المتطرف والمساهمة بشكلٍ بناء في نهضة مجتمعاتهم ومناصرة قضايا السلام.

ويمكن في هذا الإطار الاستفادة من الجهود القيّمة التي بذلتها منظومة الأمم المتحدة لمكافحة خطاب الكراهية والعنصرية والتعصب، ومنها استراتيجية وخطة عمل الأمين العام بشأن خطاب الكراهية، التي تجسد مبادرة المنظمة لمنع النزاعات واستدامة السلام. ومن هذا المنطلق، قدمت دولة الإمارات مع المملكة المتحدة مشروع قرارٍ لمجلس الأمن يهدف لمعالجة تهديدات خطاب الكراهية والعنصرية والتطرف بجميع أشكاله وصوره في حالات النزاع ويعزز التسامح والتعايش السلمي على نحوٍ استباقي وشامل (S/2023/427).

كما نستمدّ نهجنا ومبادراتنا من منطلق التجربة الصعبة التي مرت بها منطقتنا العربية بعد انتشار خطاب الكراهية وتسببه في نشوب نزاعاتٍ وتفاقمها وإطالتها. ففي مواجهة هذا الواقع، تمكنت دولة الإمارات عبر ترسيخ قيم التسامح والتعايش السلمي والتفاهم المتبادل من احتضان أكثر من 200 جنسية تعيش بسلامٍ ووئام على أرضها، وسنواصل العمل عبر كافة السبل والمستويات المحلية والإقليمية والدولية للتشجيع على ثقافة السلام ودحض الخطاب المتطرف.

ختاماً، لقد شكّل اجتماع اليوم خطوةً مهمة نحو تعزيز الوقاية كركيزة أساسية في جهودنا الدولية لصون السلم والأمن. ولكن علينا بذل المزيد من الجهود في هذا الاتجاه، بحيث نتجاوز أنماطنا التاريخية بالاستجابة للتهديدات بعد فوات الأوان، لنكون بدلاً من ذلك، استباقيين لها، وعملين في معالجتها، فتلك هي الرؤية التي تؤمن بها دولة الإمارات لإنقاذ الأجيال من النزاعات وتمكينهم من أخذ دورٍ فاعل في بناء مستقبلٍ أفضل لهم، مستقبل يعمّه الأمن والاستقرار والسلام.

أستأنف مهامى كرئيسة للمجلس.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإطلاع ببيانات.

بين المجتمعات حول العالم، كالنار في الهشيم، فلم يعد هناك دولة أو منطقة بمأمنٍ من هذه التهديدات المتنامية. وهنا، يأتي دورنا في هذا المجلس، إذ يتعين علينا أن نُقر بأن التصدي لخطاب الكراهية والعنصرية والتطرف بكافة أشكاله وصوره في حالات النزاع والوقاية منه هو جزء لا يتجزأ من ولاية المجلس بصون السلم والأمن الدوليين؛ وتنفيذاً لتعهداتنا في ميثاق الأمم المتحدة، بأن ننقذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب، وأن نأخذ أنفسنا بالتسامح، وأن نعيش معاً في سلام.

إذ لا يجب إغفال التحديات الجلية التي يشكلها خطاب الكراهية والتطرف في العديد من الملفات المدرجة على جدول أعمال مجلس الأمن. فرغم تطرق المجلس لهذه التحديات في حالات نزاعٍ منفردة، بات واضحاً أن معالجتها بفعالية يقتضي من المجلس اتباع نهجٍ استباقي وشامل، يغطي كافة مراحل النزاع، بدءاً من العمل على منعه، ومروراً بجله إن وقع، ووصولاً لجهود بناء السلام واستدامته. ولهذا، حرصت دولة الإمارات على تنظيم هذه الجلسة، إيماناً منها بالحاجة الملحة لتجديد التزامنا المشترك بتعزيز السلام وقيم التسامح والتعايش السلمي، باعتبارها أساس بناء سلامٍ مستدام ومجتمعاتٍ سلمية ومزدهرة.

ونرى في هذا السياق، أن التصدي للتطرف والعنصرية وخطاب الكراهية في حالات النزاع، يتطلب حلولاً متعددة تمتد على مختلف القطاعات والسياسات العامة، ويشارك في وضعها وتنفيذها جميع الجهات الفاعلة. إذ يمكن، على سبيل المثال، أن تضطلع الحكومات والمجتمع المدني والقطاع الخاص بدورٍ هام في بناء الجسور وتطويع السياسات وابتكار الحلول للتصدي لهذه التهديدات. ولا بد أن نضمن المشاركة الكاملة والهادفة والمتساوية للمرأة في هذه المساعي، لدورها الجوهري في اتباع نهج مستدام لتحقيق المصالحة والسلام.

ولتكتمل جهودنا في تعزيز صمود مجتمعاتنا وتحقيق السلام، لا بد من إشراك قادة الدين وقادة المجتمعات المحلية، الذين يمكنهم عبر التواصل مع المجتمعات المحلية رفع وعيهم بأهمية قيم التسامح والتعايش السلمي وتعزيز الحوار بين الثقافات والأديان. ونقدر هنا المساهمات العديدة لفضيلة الإمام الأكبر وقداية البابا فرانسيس لتعزيز قيم الأخوة الإنسانية والعيش المشترك وتصحيح المفاهيم المغلوطة.

وإذ تؤيد غابون النص المقدم من الإمارات العربية المتحدة والمملكة المتحدة (S/2023/427)، يرى بلدي فيه التزاما بتعزيز القيم التي تقوم عليها الأمم المتحدة، ولا سيما التسامح والتفاهم المتبادل واحترام التنوع وحقوق الإنسان - جميع حقوق الإنسان.

وفي الوقت الذي يقع فيه العالم أكثر من أي وقت مضى في قبضة أزمات متعددة، بما في ذلك أزمات التضامن والأمن والأزمات الإنسانية والصحية، تكمن مساعدتنا في هذه القيمة السامية المتمثلة في الأخوة والتضامن والصداقة، والتي تقودنا إلى مشاطرة فهمنا لمشاكل العالم المعاصر - وخاصة التصدي للفجوة العلمية والتكنولوجية والفجوة الهائلة في عدم المساواة الاجتماعية والتسوية السلمية للمنازعات ومكافحة تغير المناخ والإرهاب والتطرف.

ومن خلال المزيد من الأخوة والتضامن بين شعوب العالم يمكننا أن نخرج من دوامات الأزمات المزمعة التي تغرق فيها عدة مناطق من العالم. ومن خلال التسامح والتعددية والاحترام المتبادل وتنوع القنوات سنجعل الأخوة الإنسانية تزدهر.

بعيدا عن اختلافاتنا العرقية أو الدينية أو المجتمعية، وبعيدا عن آرائنا وأساليب حياتنا، نتطلع جميعا إلى السلام والأمن والكرامة والحرية والاحترام كأفراد وكأعضاء في المجتمع الدولي. وتكون البشرية أخوة عندما تتخربط في الحوار، الذي يقرب بين الشعوب والحضارات. الحوار يوحد الأمم وينشر الهويات الإنسانية. والحوار يلهم التفاهم، الذي بدوره يلهم التسامح. وهذه السلسلة الفاضلة تقود إلى السلام والأخوة. إن التخلي عن طريق الحوار هو فتح الباب أمام المجهول والمواجهة وانعدام الثقة والانعزالية القائمة على الهوية.

لهذا السبب، وحيثما يتعرض الأمن للاضطراب أو التهديد، يجب علينا، أكثر من أي وقت مضى، أن نتعاون وندخل في حوار. يجب أن ندخل في حوار أينما تُطلق نيران البنادق. ويجب أن ندخل في حوار حيثما تكون المعاناة لا تطاق. ويجب أن ندخل في حوار حيثما يؤدي الاستبعاد إلى سجن شظايا الإنسانية في أغلال الإهانة والاستبعاد وأسلاكهما الشائكة.

أعطي الكلمة الآن لوزير الشؤون الخارجية في غابون.

السيد إيمونغولت (غابون) (تكلم بالفرنسية): أهني الإمارات العربية المتحدة على مبادرتها بإجراء هذه المناقشة العلنية المهمة وأشكر الأمين العام للأمم المتحدة، السيد أنطونيو غوتيريش، على تحديد نطاقها. أشكر أيضا فضيلة الإمام الأكبر شيخ الأزهر الشريف، أحمد الطيب، ورئيس الأساقفة بول ريتشارد غالاجر، والسيدة لطيفة بن زياتن على إحاطاتهم الملهمة.

لقد مرت أكثر من أربع سنوات على توقيع الوثيقة التاريخية حول الأخوة الإنسانية من أجل السلام العالمي والعيش المشترك، في أبو ظبي، في 4 شباط/فبراير 2019، من جانب البابا فرنسيس وفضيلة الإمام الأكبر للأزهر الشريف، أحمد الطيب. وإلى جانب الأهمية الدينية لهذه الوثيقة بالنسبة للعلاقات بين المسيحية والإسلام، فهي نداء رسمي حقا لوضع حد للحروب، وإدانة الإرهاب والتطرف العنيف، والدخول في حوار مستمر بطريقة صادقة وصريحة.

إن مفهوم الأخوة الإنسانية يفهم الإنسانية على أنها كوكبة من الأفراد الذين ينتمون إلى نفس العائلة، تربطهم بشكل طبيعي أو أصر التضامن ويحييها الشعور بالانتماء إلى مجتمع مصير مشترك يجعل أمنهم وازدهارهم غير قابلين للتجزئة. من المؤكد أن هذا التصور هو الذي دفع البابا فرنسيس إلى القول، في 4 شباط/فبراير 2021:

”الأخوة هي الحدود الجديدة للبشرية ... نحن أشقاء، وإلا

ندمر بعضنا البعض“.

استجابت الجمعية العامة بإعلانها في 21 كانون الأول/ديسمبر 2020، 4 شباط/فبراير اليوم الدولي للأخوة الإنسانية، إلى الحاجة إلى العمل على أساس الوحدة والتضامن والتعاون المتعدد الأطراف في مواجهة

”الأعمال التي تدعو إلى الكراهية الدينية وتؤدي بالتالي إلى تقويض روح التسامح واحترام التنوع“ (قرار الجمعية العامة 200/75، الفقرة الخامسة من الديباجة).

العالمي لقيم الأخوة الإنسانية منصوص عليه جيدا في الميثاق، حيث تتعهد شعوب الأمم المتحدة بممارسة التسامح والعيش معا في سلام. وهذه القيم المذكورة بمعنى أن جميع الدول ملتزمة بتعزيز الاحترام العالمي لحقوق الإنسان والحريات الأساسية، دون تمييز على أساس العرق أو الجنس أو اللغة أو الدين. ومن أجل تعزيز السلام والحفاظ عليه، يجب علينا بالتالي أن نعبر عن تلك القيم العالمية بوصفها دعائم في سياساتنا المتعلقة بالحكم، وفي ثقافتنا وتقاليدنا، وفي أدياننا، وذلك في تعبير أوحده منا في طريقة عيشنا وطريقة عملنا.

إننا نشعر بقلق عميق إزاء الاتجاه الذي يسير فيه العالم اليوم فيما يتعلق بالتعصب وخطاب الكراهية والتحريض على الكراهية والعنصرية ومظاهر أخرى للتطرف، والتي تقضي إلى جو من عدم الثقة والخوف، والذي يتحول بدوره إلى صراعات ونزاعات وحروب. إننا ندافع عن المبدأ القائل بأنه ينبغي عدم استخدام أماكن العبادة مثل الكنائس والمساجد والمعابد اليهودية كحاضنات للمتطرفين الدينيين أو كساحات قتال. ويجب بدلا من ذلك استخدامها كملاذات للسلام والأخوة الإنسانية، وهما من التطلعات النبيلة للشعوب والأمم.

ونعتقد أن الحوار يؤدي دورا رئيسيا في عكس ذلك الاتجاه الخطير. هذا الدور الذي يجب عدم التقليل من شأنه، بالنظر إلى أن الحوار في تاريخ البشرية كان دائما مرحلة هامة نحو السلام. وتؤدي موزامبيق المبدأ القائل بأن البديل الوحيد للسلام هو السلام نفسه.

علينا أن نعزز ثقافة التسامح والعيش معا في سلام. فنحن نعتقد أن التسامح والتقاليد التعددية والاحترام المتبادل وتنوع الأديان والمعتقدات يمكن أن تعزز الأخوة الإنسانية. ونرحب في هذا الصدد بأية مبادرات على الصعيد الدولي أو الإقليمي أو الوطني أو المحلي ترمي إلى تعزيز الحوار بين الأديان والثقافات. هذه المبادرات هي موضع ترحيب، سواء شجعتها دول أو حكومات أو منظمات المجتمع المدني أو مؤسسات دينية أو حتى القطاع الخاص.

ولهذا السبب نسلط الضوء بشكل إيجابي على اللقاء بين البابا فرنسيس والإمام الأكبر للأزهر، أحمد الطيب، في 4 شباط/فبراير

وأود أن أختتم بياني بالتأكيد على أنه من الأهمية بمكان لنا جميعا أن ندرك جميع الممارسات والمواقف التي تهدد الحياة، سواء في مظاهرها أو في أسبابها الجذرية. وفي هذا الصدد، أردت كلمات البابا فرنسيس وفضيلة الإمام الأكبر للأزهر الشريف، الموجهة إلى أتباعهما، في وثيقة الأخوة الإنسانية من أجل السلام العالمي والعيش المشترك:

”إن الهدف الأول والأهم ... هو الإيمان بالله وإكرامه ودعوة جميع الرجال والنساء إلى الإيمان بأن هذا الكون يعتمد على إله يحكمه. إنه الخالق الذي شكلنا بحكمته الإلهية ومنحنا هبة الحياة لحمايتها. إنها هبة لا يحق لأحد أن يسلبها أو يهددها أو يتلاعب بها كما يروك له. وفي الواقع، يجب على الجميع الحفاظ على هبة الحياة هذه من بدايتها حتى نهايتها الطبيعية“.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لوزارة إدارة الدولة والخدمة العامة في موزامبيق.

السيدة كومواني (موزامبيق) (تكلمت بالبرتغالية؛ وقدم الوفد ترجمة شفوية بالإنكليزية): ترحب موزامبيق ترحيبا حارا بمبادرة الإمارات العربية المتحدة بعقد هذه الإحاطة الرفيعة المستوى في إطار البند المعنون ”صون السلام والأمن الدوليين“ وموضوع ”قيم الأخوة الإنسانية في تعزيز السلام والحفاظ عليه“. ومما لا شك فيه أنه موضوع هام وذو توقيت جيد في وقت يشكل فيه صون السلم والأمن في العالم تحديا عالميا يتطلب من البشرية ثقافة التعايش والأخوة والوئام.

نتقدم أيضا بالشكر لمعالي الأمين العام السيد أنطونيو غوتيريش؛ وفضيلة الإمام الأكبر أحمد الطيب، شيخ الأزهر ورئيس مجلس حكماء المسلمين؛ ونيافة رئيس الأساقفة بول ريتشارد غالاجر، أمين العلاقات مع الدول في الكرسي الرسولي؛ والسيدة لطيفة بن زياتن، مؤسسة ورئيسة جمعية عماد للشباب والسلام، على إحاطاتهم للمجلس بشأن هذا الموضوع الهام.

إن الحق في حرية الفكر والوجدان والدين مكرس كما ينبغي في ميثاق الأمم المتحدة وفي الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. إن الطابع

للتعصب وتعزيز التعايش في سلام وأخوة إنسانية، يلهمها في ذلك قانون بلدنا الأساسي. فوفقاً لدستور موزامبيق، يتمثل أحد أهداف جمهورية موزامبيق في "تعزيز مجتمع التعددية والتسامح وثقافة السلام". واسترشاداً بذلك الهدف، في موزامبيق، وتمشياً مع أطر ومبادرات الأمم المتحدة، ما فتئنا نعزز ثقافة السلام والتسامح من خلال النهوض بجدول أعمال الوحدة في التنوع في جميع أنحاء البلد.

وأود في هذا الصدد أن أختتم بياني بالتأكيد مجدداً على أنه من أجل تعزيز السلام والحفاظ عليه يجب أن تحترم قيم الأخوة الإنسانية معتقدات وتطلعات الناس من مختلف المجموعات العرقية والخلفيات الثقافية والظروف الاجتماعية والاقتصادية، لأن هذه هي ثقافة السلام التي ننشدها.

الرئيسة: أعطي الكلمة لوزير البيئة والعلوم والتكنولوجيا والابتكار في غانا.

السيد أفريي (غانا) (تكلم بالإنكليزية): أشكر الإمارات العربية المتحدة على تنظيم مناقشة اليوم المفتوحة، التي تسهم في جهودنا الجماعية لتعزيز السلام العالمي والحفاظ عليه. ونشكر الأمين العام، السيد أنطونيو غوتيريش، على إحاطته. كما نعرب عن امتناننا لفضيلة الإمام الأكبر أحمد الطيب، شيخ الأزهر الشريف ورئيس مجلس حكماء المسلمين؛ ونيافة رئيس الأساقفة بول ريتشارد غالغر، أمين العلاقات مع الدول في الكرسي الرسولي؛ والسيدة لطيفة بن زياتن، مؤسسة ورئيسة جمعية عماد للشباب والسلام.

إن الاحتفال بالأخوة الإنسانية والمثل العليا التي تدعمها يذكرنا بالمبادئ المشتركة التي تربط البشرية جمعاء معاً. وما يستحيل إنكاره هو أنه ما كان يمكن تحقيق بعض أعظم أوجه التقدم التي أنجزتها البشرية بدون تعاون ثقافي سلمي مكثف. وحتى الآن، لا يزال التنوع في وجهات النظر والثقافات والمعتقدات وأساليب الحياة هو القوة الدافعة في تقدم الإنسان. ولهذا السبب، نشيد بدولة الإمارات العربية المتحدة وشركائها لوضعهم قيم الرحمة والتفاهم الديني والتسامح والاحترام المتبادل على رأس جدول أعمال الأمم المتحدة. ويكتسي ذلك أهمية

2019، في أبو ظبي، والذي أسفر عن توقيع وثيقة الأخوة الإنسانية من أجل السلام العالمي والعيش المشترك. إننا نعتبر هذه المبادرة إسهاماً مهماً من قيادات دينية في تعزيز الأخوة الإنسانية والتسامح والتعايش السلمي.

واستناداً إلى تاريخنا، نشيد بدور الوساطة الذي اضطلع به الفاتيكان، والذي توج بالتوقيع في عام 1992 على اتفاق السلام العام لموزامبيق، بين حكومة موزامبيق والمقاومة الوطنية الموزامبيقية، ووضع حد للحرب الأهلية في بلدنا. وقد تعزز ذلك الاتفاق في عام 2019 باتفاق مابوتو للسلام والمصالحة الوطنية، ومؤخراً بعملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، التي من المتوقع أن تُختتم هذا الشهر وأن تُتوج باتفاق سلام ومصالحة وطنية.

كما أننا نقدر الأهمية البالغة للإعلان وبرنامج العمل المتعلقين بثقافة السلام، اللذين اعتمدتهما الجمعية العامة في 13 أيلول/سبتمبر 1999 (انظر A/53/PV.107)، وإسهامهما في جهودنا المشتركة للقضاء على جميع أشكال التمييز والتعصب، بما فيها الأشكال القائمة على العرق أو اللون أو الجنس أو اللغة أو الجنسية أو الدين أو الرأي السياسي أو الأصل العرقي أو أي وضع آخر.

وعلى نفس المنوال، نشيد بإطلاق الأمين العام آنذاك كوفي عنان، في تموز/يوليه 2005، تحالف الحضارات، وهو مبادرة بارزة ترمي إلى سد الفجوة بين المجتمعات التي يستغلها المتطرفون الدينيون من خلال تعزيز الحوار والتعاون الدولي.

ومن ناحية أخرى، لدى آليات بناء السلام أيضاً دور تؤول فيه في التصدي للتعصب وخطاب الكراهية والعنصرية ومظاهر التطرف الأخرى. ولبناء مجتمعات أكثر سلماً وتسامحاً، نكتسي مشاركة المجتمعات المحلية والمجتمعات ككل أهمية قصوى. فيجب إشراك المجتمعات المحلية بوصفها أطرافاً فاعلة ونشطة في تعزيز الحوار والتسامح والتعايش السلمي والإدماج والأخوة الإنسانية داخل المجتمعات وفيما بينها.

قبل أن أختتم بياني، وفيما يتعلق بالموضوع قيد المناقشة، نود الإشارة إلى أن موزامبيق لديها رؤية وخبرة واضحتان في التصدي

وبالمثل، وعلى خلفية المناقشة الثاقبة التي أجراها مجلس الأمن بشأن الحاجة إلى اتصالات استراتيجية لضمان فعالية حفظ السلام (انظر S/PV.9090)، اسمحوا لي أن أشدد على أهمية تحديد ودحر التهديد الذي يشكله المزيج السام من المعلومات المغلوطة والمعلومات المضللة والأخبار المزيفة على سلامنا وأمننا الجماعيين. ولا تشتد حدة هذا التهديد في أي مكان أكثر من منطقة الساحل، حيث تنتشرها قوى خبيثة من أجل تسهيل الإرهاب والتطرف العنيف، بما في ذلك من خلال التجنيد وتغذية نزعة التطرف.

وفي إعادة تأكيد التزام غانا بحماية الممارسة المشروعة لحرية التعبير، من المهم محاسبة أولئك الذين يتجاهلون الرموز والممارسات المقدسة أو الخطاب الذي يسيء إلى الحساسيات الدينية أو يظهرون التعصب من أجل الحفاظ على السلم والأمن المجتمعيين. وليس سرا أن هذا السلوك معروف عنه أنه يثير العنف أو يحرض عليه.

وفي هذا المنعطف، اسمحوا لي أن أتكلم عما فعلناه في غانا لتعزيز الأخوة الإنسانية، والذي أدى إلى التعايش السلمي بين الناس من مختلف الأعراق والأديان، وجعلت بلدنا نموذجا للتسامح والتعاون بين الأديان في أفريقيا. لقد عاشت في غانا مجموعات عرقية مختلفة - مسيحيون ومسلمون وأتباع ديانات تقليدية أفريقية - في سلام ووثام نسبيين منذ تأسيس دولتنا. تبدأ تلك المسيرة عند المستوى الأساسي للتعليم، حيث تعرض المناهج الدراسية أطفال المدارس لثقافات أكثر من 40 مجموعة عرقية في غانا ولتعاليم الأديان من خلال غرس روح التسامح وعدم التمييز والتعايش السلمي في نفوسهم. وعلى غرار بيت العائلة الإبراهيمية في الإمارات العربية المتحدة، الذي يضم مسجدا وكنيسة وكنيسا يهوديا، فإنه أمر مألوف في غانا أن تجدوا مسجدا على مسافة قريبة جدا من كنيسة أو ضريح. وحتى مع هذه الماثرة، يواصل مجلسنا الوطني للسلام تطوير وتعزيز الآليات الوطنية لمنع نشوب النزاعات وبناء السلام المستدام. ولدى المجلس الوطني للسلام، الذي أنشئ بموجب قانون صدر عن البرلمان في عام 2011 كهيئة مشتركة بين الأديان والأعراق، نظام قوي للإنذار المبكر بالنزاعات في جميع أنحاء أقاليم غانا الـ 16، يعمل على منع النزاع والفصل في التوترات بين الجماعات العرقية والدينية.

خاصة في سياق يتعايش فيه الآن العديد من الناس من مختلف الأديان والثقافات. إن إعلان اليوم الدولي للأخوة الإنسانية وأسبوع الوثام العالمي بين الأديان بموجب قراري الجمعية العامة 200/75 لعام 2020 و 5/65 لعام 2010، على التوالي، يذكرنا بإنسانيتنا المشتركة والحاجة إلى العيش معا في سلام ووثام، بغض النظر عن اختلافاتنا. ولذلك يجب أن نتقبل اختلافاتنا وتنوعنا وأن نتجنب التوجهات التي تدق إسفيننا بيننا وبين ثقافتنا، مما يؤدي إلى انعدام الثقة والعنف.

ولأسف فإن تصاعد خطاب الكراهية والتحريض على الكراهية والتعصب والعنصرية والتطرف العنيف في الآونة الأخيرة يشكل تهديدا للتعايش السلمي بين الناس من الأديان والثقافات المختلفة، وفي بعض الحالات بين أولئك الذين ينتمون إلى قناعات سياسية مختلفة. ووفقا لابن بلدنا وأميننا العام السابق، كوفي عنان، أصبحت النزاعات بين البلدان، لحسن الحظ، أقل شيوعا. ولكن النزاعات والتوترات داخل المجتمعات وبين الثقافات أصبحت أكثر بروزا. ولأسف تغذيها وسائل التواصل الاجتماعي بشكل كبير، وهي التي توفر جمهورا أكبر بكثير لنشر مثل هذا التعصب. لا نزال نشعر بالقلق إزاء ما يترتب على المحتوى المتطرف العنيف الذي يسهل الوصول إليه عبر الإنترنت من تداعيات محتملة لتغذية نزعة التطرف، وما ينتج عنه من صدى لدى شرائح من الشباب. وبينما ندين استغلال وسائل الاتصال الجماهيري هذه من أجل التعصب، فإننا ندعو منصات التواصل الاجتماعي إلى بذل المزيد من الجهد لتخليص منصاتهما من المحتوى المتطرف العنيف.

لقد شهدنا في أفريقيا وأماكن أخرى العواقب الوخيمة لخطاب الكراهية الذي يحرض الناس من مختلف الأديان أو الثقافات التي عاشت حتى الآن في سلام ووثام ضد بعضها البعض. البيانات اللاذعة التي يُقصد بها الإساءة إلى الآخرين والتحريض على الكراهية والتمييز على أساس العرق أو الجنسية أو الهوية الدينية أو نوع الجنس أو أي مجموعة أخرى تُستخدم لإثارة التوترات بين مختلف الشعوب والثقافات. ونبثق تماما مع إقرار الأمم المتحدة، في استراتيجية الأمم المتحدة وخطة عملها بشأن خطاب الكراهية، بأن مثل هذه العبارات البغيضة هي مقدمة لجرائم فظيعة، بما في ذلك الإبادة الجماعية.

الشؤون العامة. ومن الثابت تماما أن مشاركة المرأة مشاركة كاملة ومتساوية وذات مغزى في عمليات السلام بوصفها قائدة ومفاوضة وحافضة للسلام وبانية للسلام تزيد من احتمال تحقيق سلام عادل ودائم. ويواجه مجتمع المثليات والمثليون ومزدوجو الميل الجنسي ومغايرو الهوية الجنسية وأحرار الهوية الجنسية وحاملو صفات الجنسين وأفراد الفئات الجنسية الأخرى (مجتمع الميم الموسّع)، مثلهم مثل أفراد المجتمعات المهمشة الأخرى، كذلك التمييز والتهديدات لحياتهم وسبل عيشهم والعنف لمجرد هويتهم. إن التجريم المستمر لحالة أو سلوك مجتمع الميم الموسّع والعنف والتمييز المستمرين ضدهم يزيد من تقويض قدرتهم على المشاركة الكاملة والأمنة بهوياتهم الأصلية في المجتمعات في كل منطقة من مناطق العالم. وإذا أردنا أن نعيش في عالم أكثر سلاما، يجب علينا أن ندافع عن الدور الأساسي للمجتمع المدني ونحميه، بما في ذلك النشطاء والصحفيون والسياسيون المعارضون الذين ينتقدون حكوماتنا ولا يتفقون دائما مع سياساتنا. فالمعارضة السياسية السلمية تكتسي نفس القدر من الأهمية الحيوية لتجنب النزاع، ويجب على الدول ألا تحمل المواطنين الذين يمارسون حقهم في حرية التعبير أو يشاركون في الخطاب المدني على غير محملهم لتبرير القمع أو أعمال العنف التي توافق عليها الدولة.

وكما قال الرئيس بايدن في اليوم الدولي للأخوة الإنسانية في عام 2022، يمكن للأخوة الإنسانية أن تبني "عالمنا أفضل يدعم حقوق الإنسان العالمية، ويرفع كل إنسان ويعزز السلام والأمن للجميع". ولن تدعم الولايات المتحدة تحت أي ظرف من الظروف التفسيرات الخاطئة لهذا المفهوم لتبرير قمع المدافعين عن حقوق الإنسان أو النساء أو الفتيات أو أفراد مجتمع الميم الموسّع أو أي انتهاكات أو تجاوزات لحقوق الإنسان.

السيد بيرييس لوس (إكوادور) (تكلم بالإسبانية): أعرب عن امتناني للمعلومات التي قدمها الأمين العام، السيد أنطونيو غوتيريش؛ والإمام الأكبر للأزهر الشريف، الشيخ أحمد محمد الطيب؛ ورئيس الأساقفة بول ريتشارد غالغر؛ والسيدة لطيفة بن زياتن، مؤسسة جمعية عماد للشباب والسلام.

ختاما، إن صون السلم والأمن العالميين في عالم اليوم المتشابك والمتربط يتطلب مراعاة المعايير الدولية والحوار والاحترام المتبادل والتسامح والتفاهم فيما بين المجتمعات والبلدان. ويجب علينا أن نرحب بالعولمة ونعمل على التصدي للتحديات المرتبطة بها بدلا من التمرد عليها بالدعوة إلى الانعزالية والقومية والحمائية. والأقليات والناس من مختلف الألوان والأديان والمهاجرين واللجئين يستحقون أن يعاملوا بتعاطف وشفقة من أجل إنسانيتنا المشتركة.

السيد ديبلورنيس (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية):

أشكر مقدمي إحاطات اليوم، نيافة أحمد الطيب، ودولة رئيس الأساقفة بول ريتشارد غالغر، والسيدة لطيفة ابن زياتن. كما أشكركم، سيدتي الوزيرة، على عقد هذه الجلسة لتعزيز حماية حقوق الإنسان العالمية والتعايش الديني والتسامح ومكافحة التعصب والكراهية الدينيين.

ومن المهم أن يجري مجلس الأمن محادثات بشأن حماية حقوق الإنسان في صون السلم والأمن الدوليين. ومن الضروري أن نتكلم مع بعضنا البعض في حوار مفتوح لتعزيز التسامح والشمول والتفاهم. ويجب أن يكون دعم حقوق الإنسان العالمية أساس جهودنا. وعملنا شاق. فنحن نعيش في عالم متعدد الثقافات وتعددي. ويجب علينا أن نعمل معا للنهوض بإنسانيتنا المشتركة والكرامة الإنسانية لجميع الناس. وقد شهدنا مرارا وتكرارا أن تجاهل تلك المبادئ المشتركة وانهيار التسامح يفسح المجال للعنف. فيجب إن يتم تحدينا في هذه القاعة - منع العنف وتعزيز السلام - بطريقة تحت على الحوار وتصور حقوق الإنسان للجميع. ولكن لا يمكننا السماح بانتهاك حقوق الإنسان أو قمع المعارضة السياسية تحت ذريعة مكافحة الإرهاب أو منع التطرف العنيف. فالسلام والأمن يعززان بإعلاء حقوق الإنسان والحريات الأساسية، وليس بقمع تلك الحقوق والحريات. وكما أعاد مجلس الأمن التأكيد منذ أمد بعيد، فإن لكل فرد الحق في أن يكون له دين أو أن يغير دينه أو أن ألا يكون له دين على الإطلاق وأن يبدي دينه أو معتقده علنا أو سرا.

وظل مجلس الأمن واضحا بنفس القدر في وجوب حماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية للمرأة، بما في ذلك المشاركة في إدارة

التي سبقت الحرب العالمية الثانية، ولذلك لا بد من إلقاء الضوء على ذلك بصورة نهائية. وليس من قبيل المصادفة أن تقوم الديكتاتوريات والأنظمة الاستبدادية في القرن الحادي والعشرين على قمع التعددية الخطابية والتراكم الأحادي البعد للخطاب القومي الجنوني.

ثانياً، نعتقد أن من المهم تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية والدول بغية إنشاء أطر ومؤسسات معيارية تمكن من المساءلة وتكفل التحقيق مع من ينتهكون حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني ومحاكمتهم في عمليات شفافة، مع التركيز على تعويض الضحايا. ولا يمكن إحلال السلام بدون تحقيق العدالة. ونعتقد أن ذلك خطوة أساسية نحو إعادة إرساء القيم الديمقراطية والمصالحة الوطنية والسلام الدائم والنهائي.

ثالثاً، من الضروري الاستثمار في التعليم من أجل التضامن والتسامح، فضلاً عن استكشاف الأدوات التي تعزز وعي الشباب في مواجهة تغذية نزعة التطرف والتطرف العنيف. ونعلم أن ذلك تحد كبير وأن مواجهته أصعب في بعض الدول منها في دول أخرى، ولكنها حتمية أخلاقية عالمية.

ولا يمكن مواجهة خطاب الكراهية من خلال القانون الجنائي أو القوانين التي تكتم الصحافة أو تضطهد الصحفيين أو تفرض الرقابة. فخطاب الكراهية يُواجه بالمنطق والتعليم والعلوم. إن المجتمع الذي يقيد إمكانية حصول سكانه على التعليم وحقوقهم فيه لن يتمكن من التغلب على النزاع وتحقيق السلام. ولذلك، تكرر إكوادور رفضها للتمييز الجنساني المؤسسي الذي تستخدمه الطالبان والأنظمة الأخرى، والذي يتعارض مع الأحكام التي أرساها مجلس الأمن في القرار 1325 (2000) والقرارات ذات الصلة.

وفي مواجهة التهديدات الجديدة للسلام والأمن الدوليين، أود أن أختتم بياني بالقرار بأن تنفيذ الاستراتيجية المتعلقة بالتحول الرقمي لعمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة يمثل فرصة لاستكشاف سبل جديدة لمكافحة المعلومات المضللة وانتشار الكراهية من خلال التكنولوجيات الرقمية. ونتفق مع الأمين العام غوتيريش عندما يقول إن

ينفق وفد بلدي مع الأمين العام غوتيريش في تأكيده على أن التعايش السلمي والتنمية الشاملة يهددهما استمرار النزاعات والعدد غير المسبوق من المشردين والدمار الناجم عن الكوارث الطبيعية والإفلات من العقاب وعودة خطاب الكراهية، من بين عوامل أخرى. إن الفرضية العالمية لتحقيق ثقافة مستدامة للسلام واللاعنف تبدو بعيدة المنال بشكل متزايد في مواجهة التهديدات الجديدة التي تزيد من تفاقم أسباب النزاعات وتتجلى في التعصب والتمييز والتضليل. والتركيز على الأسباب الجذرية للنزاعات واعتماد تدابير حسنة التوقيت لمنعها وتمويل العمليات في الميدان والعمل الفعال للمبعوثين الخاصين وأفرقتهم أمور أساسية لاستدامة جدول أعمال بناء السلام.

وفي هذا السياق، يود وفد بلدي أن يتفكر ملياً في ثلاثة مفاهيم أسهمت، عندما طبقت في حالات تاريخية محددة، في استعادة وصون السلم والأمن الدوليين.

أولاً، أود أن أشير إلى إمكانات الدبلوماسية الوقائية في إنشاء نظم للإنذار المبكر تمكن الدول، من خلال ممارسة سيادتها وبدعم من المجتمع الدولي، من اتخاذ جميع التدابير الدبلوماسية اللازمة لتجنب تصعيد العنف وكبح جماح أثر النزاعات، بغية تقليل الضرر الذي يتعرض له المدنيون الأبرياء لأقل حد ممكن. ونلاحظ مع القلق كيف أن بعض النزاعات تتفاقم بسبب نشر الروايات التي تحرض على الكراهية والتعصب ضد الحكومات وضد المجتمعات المكونة من مجموعات عرقية أو دينية أو ثقافية أو عقائدية مختلفة وحتى ضد موظفي الأمم المتحدة. إننا نرفض تلك الممارسة، التي تتعارض مع المعايير الدولية.

وكما أشار أحد مؤيدي ما يسمى بالتحول اللغوي في الفلسفة الحديثة - وأنا أشير إلى المفكر الإنكليزي جون أوستن - فإن الغرض النهائي للغة ليس مجرد تصوير الواقع. فالروايات تبني الحقائق وتجعلنا مسؤولين عن عواقبها. فبالكلمات دمرت حياة بشر وهوياتهم ورصفت طرق مؤدية إلى العبودية وبنيت سجون للإرهاب. وقد أثبت استخدام الخطاب والدعاية للتحريض على الكراهية قدرته التدميرية في السنوات

أفغانستان والمثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسية ببساطة باحترام حقوقهم. إن انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني تضر بالسكان المدنيين وتؤجج النزاع. والإفلات من العقاب يولد العنف.

واحترام حقوق الإنسان هو الركيزة الأساسية التي يجب أن يقوم عليها الحوار. ويشكل الاعتراف بممارسة حرية الدين والمعتقد، بجميع أبعادها، بما في ذلك حق المرء في تغيير دينه وحقه في عدم اعتناق دين، عنصرا أساسيا. ويتطلب الحوار أيضا القدرة على سماع الآراء المتباينة والنقد. إن الاعتراف بالحق في التعبير عن الذات بحرية وقبول الآراء المتباينة عنصرا أساسيا في الحوار. ولا يمكن تصور ممارسة حرية الدين أو المعتقد دون ممارسة حرية التعبير، وهي الحرية التي أشدد على أنها مقيدة فقط بالحدود المحددة بدقة في القانون الدولي. ومن الواضح أن خطاب الكراهية، الذي يروج للكراهية أو العنف أو التمييز أو يبررها، غير مقبول، وبالتالي فهو محظور بموجب القانون الدولي.

وفي فرنسا، بموجب مبدأ العلمانية، لا تتدخل الدولة في الشؤون الدينية. والإيمان هو خيار فردي، وتحترم الدولة حرية المعتقد للجميع. وتضمن الدولة أن جميع المؤمنين يمكنهم ممارسة دينهم. وليس المقصود من ذلك تجاهل تنوع الآراء والثقافات والمعتقدات الموجودة في جميع أنحاء العالم. ولكن يبدو لنا أن أفضل طريقة للحد من الصدامات التي تحدث بينها هي أن لا تتدخل السلطات العامة أبدا في ما هو قبل كل شيء ممارسة الحرية الفردية، مع الحرص الشديد على ضمان استيفاء شروط الحوار بين أتباع مختلف المعتقدات والحفاظ عليها. ونشيد بدور صنع السلام الذي يؤديه بعض الزعماء والمنظمات الدينية وندين أي خطاب صادر عن زعماء ومنظمات دينية أخرى يثير الكراهية والعنف. ونحن جميعا، نساء ورجالا وصغارا وكبارا، مؤمنين وغير مؤمنين على حد سواء، لنا دور نضطلع به في تعزيز المصالحة والسلام. والمجتمع المدني أولا وقبل كل شيء، بما في ذلك المدافعون عن حقوق الإنسان، هو الذي يضطلع بدور أساسي في الحفاظ على السلام.

إن دور المجلس هو العمل من أجل صون السلام والأمن الدوليين. واحترام القانون الدولي هو الشرط الأول والأساسي لذلك،

التعايش السلمي والتنمية الشاملة للجميع يهددهما عدد من العوامل التي يجب معالجتها باستراتيجيات جديدة خلاقة ومبتكرة ومنسقة، بهدف نهائي هو بناء مجتمعات سلمية وشاملة.

السيد دو ريفيير (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أشكر الأمين العام، وفضيلة الإمام الأكبر للأزهر، ورئيس الأساقفة غالاجر، والسيدة بن زياتن على إحاطاتهم.

إن الأخوة والتسامح قيمتان أساسيتان نشاطهما جميعا. ولكن ينبغي أن نتذكر أيضا، في الذكرى السنوية الخامسة والسبعين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان، أن هناك إطارا معياريا والتزامات دولية، على النحو المحدد في المعاهدات. والأخوة لها أهمية خاصة بالنسبة لفرنسا. إنها جزء من شعار جمهوريتنا، إلى جانب، وهذا أمر مهم جدا، الحرية والمساواة. لأن أحدهما لا يمكن أن يوجد بدون الاثنين الآخرين، وهي تشكل معا حجر الأساس لقيمنا الجمهورية. وفي ذلك الصدد، أشيد بعمل جمعية عماد للشباب والسلام، التي أسستها السيدة بن زياتن، في تعزيز تلك القيم ومنع تغذية نزعة التطرف.

وينبغي ألا نكون انتقائيين. فكيف يمكننا أن نتكلم عن التسامح إذا اقترحنا أن بعض الناس فقط يستحقون التسامح والبعض الآخر لا يستحقون ذلك؟ إن احترام القانون الدولي، لا سيما حقوق الإنسان والحريات الأساسية وسيادة القانون، شرط لا غنى عنه للسلام الدائم، ومن ثم فإن له مكانا مستحقا في مجلس الأمن. ويجب الاحترام الكامل لحقوق النساء والأطفال والأشخاص المنتمين إلى أقليات بكل تنوعهم، فضلا عن حقوق جميع الأفراد بموجب القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان. ويجب إدانة جميع أشكال التمييز والتحريض على العنف. وأعني جميعها. ويجب أن يتمكن جميع الناس، بكل تنوعهم، من الاستفادة من نفس الحماية. ولهذا السبب، تدعو فرنسا، التي تجسد الدبلوماسية النسوية والدفاع عن حقوق الإنسان، جميع الدول الأعضاء إلى التوقيع على جميع الاتفاقيات الدولية التي تضمن جميع أشكال حقوق الإنسان والتصديق عليها ودعمها، دون استثناء. فالتسامح والأخوة لا يكفیان. ويطالب اليزيديون والروهينغا والنساء في

المتنوعة. وفي ضوء الطابع المتنوع لعالمنا الحالي، تتضح الحاجة إلى تنمية التسامح وتعزيز قدرتنا على الصمود ضد التعصب والتطرف العنيف من هذا المنظور أيضا.

تسلم اليابان بالدور المهم الذي يمكن أن يؤديه قادة المجتمعات المحلية والزعماء الدينيون لتلبية تلك الحاجة. منذ عام 2018، تنظم اليابان الحوار بشأن مكافحة التطرف العنيف في الشرق الأوسط، وتدعو الشخصيات الدينية المؤثرة والمسؤولين الحكوميين من المنطقة. ويعمل هذا الحوار كمنصة للمشاركين لاستكشاف الجوانب الحاسمة لمكافحة التطرف العنيف، بما في ذلك المناقشات التي جرت مؤخرا بشأن صياغة خطابات مضادة للتصدي له. وفي آخر منتدى، تبادل المشاركون أيضا الآراء مع معهد آسيا والشرق الأقصى لمنع الإجرام ومعاملة المجرمين ومعهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث. وفي الشرق الأوسط، اضطلعت اليابان بمبادرات مختلفة لدعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية للفلسطينيين وبناء الثقة فيما بين الأطراف ذات الصلة. وتشمل تلك المشاريع منطقة أريحا الزراعية الصناعية، والمشروع الرئيسي لممر السلام والازدهار، ومؤتمر التعاون بين بلدان شرق آسيا من أجل التنمية في فلسطين. ويمكن أن تساعد هذه الأطر في إرساء الأساس لتعزيز التسامح في المنطقة من خلال الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي.

إن إعطاء الأولوية لحماية وتمكين الأفراد والمجتمعات أمر بالغ الأهمية في مكافحة التطرف العنيف، مع الهدف النهائي المتمثل في تعزيز الحياة التي تتسم بالحرية والكرامة. ولذلك، فإن تبني نهج الأمن البشري يبرز كوسيلة فعالة للقيام بذلك. وقد دأبت اليابان على الاستفادة من هذا النهج، بما في ذلك من خلال صندوق الأمم المتحدة الاستئماني للأمن البشري. فعلى سبيل المثال، اتبعت جهودنا مؤخرا في جاوة الشرقية، وهي مقاطعة في إندونيسيا معروفة بأنها عانت من أعمال التطرف العنيف، نهجا متكاملًا يقوم على الأمن البشري فيما بين الأفراد والجماعات الضعيفة. وتشمل التدابير المحددة القيام بحملات على مستوى القرية لمكافحة التطرف العنيف، ومنع التجنيد من التطرف العنيف عبر الإنترنت، وخدمات الشبكات الاجتماعية وغيرها من التكنولوجيات الحديثة، ومعالجة فحه الضار. ويهدف المشروع أيضا

وينبغي أن نسترشد به ونحن نعمل بشكل ملموس، أزمة بعد أزمة، ومن منطقة تلو الأخرى، لاستنباط حلول سياسية. وتتطلب تسوية المنازعات حلولاً سياسية تجمع بين جميع أصحاب المصلحة. لقد سمعنا اليوم كلاماً عن التعايش السلمي. فلنكن أكثر طموحاً. فلنختار أن نعيش معا - جميع الناس، كما هم، نحترم ونتسامح مع بعضنا البعض ومع حقوقنا الفردية. وينبغي ألا نكتفي بالتعايش السلمي. ولنطمح إلى العيش معا.

ونطمئنكم إلى أن فرنسا ستقف دائما إلى جانب الذين يناضلون من أجل الحرية والمساواة والأخوة. وتلك المثل مكرسة في تاريخنا وفي مؤسساتنا، وكذلك حقوق الإنسان، التي توفر، كما قلت، الإطار الأكثر شمولاً والحماية لجميع الناس. ووفقا لمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، ستواصل فرنسا تعزيز ذلك النهج العالمي في مجلس الأمن وجميع أجهزة الأمم المتحدة الأخرى.

السيدة شينو (اليابان) (تكلمت بالإنكليزية): أشكركم، سيدتي الرئيسة، على تنظيم هذه الجلسة. كما أشكر الأمين العام على مداخلته وفضيلة الإمام الأكبر الطيب، وسعادة المطران غالاغر والسيدة بن زياتن على دعواتهم القوية إلى التسامح والسلام.

واليوم، نجد أنفسنا في عالم أكثر اضطرابا من النزاعات العنيفة من أي وقت مضى منذ الحرب العالمية الثانية، حيث يعيش في مناطق فيها نزاعات عدد مذهل يبلغ بليون شخص. إن التعصب والتطرف العنيف والتمييز عوامل خطيرة تغذي نشوء النزاعات وتكثيفها والطابع المتكرر لنشوبها. وبالنظر إلى تلك الحقيقة التي لا يمكن إنكارها، من المناسب للمجتمع الدولي، بما في ذلك منظومة الأمم المتحدة، ولا سيما مجلس الأمن ولجنة بناء السلام والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، أن يستخدم الآن منظورا للتسامح كوسيلة لمعالجة تلك المسائل؛ وبالتالي النهوض بالتنمية المستدامة والسلام والأمن الدوليين.

يمكن أن يؤدي التنوع إلى العنف إذا دق إسفيننا في المجتمع. وعلى العكس من ذلك، عندما يقترن التنوع بالتسامح، يمكن أن يكون بمثابة حافز لتعزيز تشكيل مجتمع شامل للجميع وغني بالقيم الثقافية

”يولد جميع الناس أحراراً ومتساوين في الكرامة والحقوق. وهم قد وهبوا العقل والوجدان وعليهم أن يعاملوا بعضهم بعضاً بروح الإخاء.“

ونؤيد ذلك المبدأ المهم تأييداً كاملاً. ونؤمن إيماناً راسخاً بضرورة أن يعمل تنوع التقاليد وخصوصيات التطور التاريخي - كل ما تقوم عليه قيم الأخوة الإنسانية - على توحيد المجتمع الدولي. وبغض النظر عن التناقضات التي قد تنشأ بين الدول، فإن القيم العالمية التي تتشاطرهما جميع الديانات الرئيسية في العالم والمتأصلة في التقاليد الثقافية والتاريخية يمكن أن تكون أساساً موثقاً به للحوار والشراكة.

ويسعى الاتحاد الروسي، بوصفه دولة متعددة الأعراق والطوائف، إلى تعزيز الحوار والشراكة بين ممثلي مختلف الثقافات والأديان والحضارات، ويتبع باستمرار تلك السياسة في إطار المنتديات الدولية والإقليمية.

وتحتل الأمم المتحدة وتحالف الحضارات التابع لها مكانة مرموقة في التعاون الدولي في ذلك السياق، وتضطلع بدور رائد في تعزيز الحوار الكامل بين الحضارات الرامي إلى تحقيق الوئام بين ممثلي مختلف الأديان والعقائد والثقافات. ونثق بأن تحالف الأمم المتحدة للحضارات سيواصل جهوده البناءة لتيسير غرس روح السلام والمواطنة العالمية بغية تعميق التفهم بين الناس - وخاصة الشباب - لقيم مثل السلام والتسامح والانفتاح والاحترام المتبادل، وهي قيم أساسية في تشكيل ثقافة السلام.

ونشعر بقلق بالغ إزاء تزايد عدد حالات التمييز والتعصب والتطرف القائمة على أسس عرقية أو إثنية أو غيرها من أشكال الكراهية وكراهية الإسلام ومعاداة السامية وكراهية المسيحية لا سيما في البلدان الأوروبية. تتمتع المنصات الرقمية ووسائل التواصل الاجتماعي بالإفلات من العقاب، وغالباً ما تنتشر المعلومات المضللة وخطاب الكراهية ولا تحترم القيم الدينية والروحية لمختلف الأديان وتوفر منصات للمتطرفين وتقوض التسامح والتنوع. ومن أوضح مظاهر التعصب كراهية روسيا التي تناولناها خلال جلسة استثنائية لمجلس الأمن عقدت في 14 آذار/مارس (انظر S/PV.9280).

إلى تعزيز النظامين التعليمي والقضائي - وهو تدبير رئيسي في معالجة مسائل التعصب والتطرف العنيف والتمييز من أجل بناء السلام.

ويتحتم على المجتمع الدولي، بما في ذلك المجلس، أن يتخذ تدابير فعالة ترمي إلى التصدي للتعصب وتعزيز المصالحة وبناء السلام في المجتمعات التي تتبناها النزاعات. وفي ضوء ذلك، فإن مشروع القرار بشأن التسامح والسلام والأمن الدوليين الذي تقدمت به دولة الإمارات العربية المتحدة والمملكة المتحدة يمكن أن يكون حافزاً لتشجيع تلك المساعي ودعمها. ومن هذا المنطلق، تؤيد اليابان مشروع القرار.

وتؤكد اليابان بثبات من جديد التزامها بمنع نشوب النزاعات وإقامة سلام دائم. ويرتكز جوهر تلك الجهود على مبادئ التسامح والتعايش السلمي وضمان الأمن البشري.

السيد نيبينزيا (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): نحن ممتنون لدولة الإمارات العربية المتحدة على تنظيم جلسة بشأن موضوع مهم مثل قيم الأخوة الإنسانية في تعزيز السلام واستدامته. ونشكر الأمين العام غوتيريش، والإمام الأكبر الطيب، ورئيس الأساقفة غالاغر، والسيدة بن زياتن على إحاطاتهم الشاملة.

إن مناقشة هذا الموضوع في هذه الأوقات الصعبة تتيح لنا المجال لتسليط الضوء على أهمية قيم الأخوة الإنسانية والتسامح وثقافة السلام والتعايش السلمي فيما بين مختلف الشعوب. وتمكننا أيضاً من التذكير بأصول منظمتنا وركائزها الأساسية على النحو الوارد في ميثاق الأمم المتحدة. واليوم، أكثر من أي وقت مضى، فإن الدول الأعضاء في الأمم المتحدة مدعوة إلى إعادة تأكيد استعدادها لإظهار التسامح والعيش في سلام وحسن جوار، فضلاً عن تعزيز التعاون الدولي، بما في ذلك بهدف حل المسائل الدولية ذات الطابع الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والإنساني. ويجب أن تشكل مبادئ ميثاق الأمم المتحدة ذاتها الأساس لعالم متعدد الأقطاب حقاً، يراعي قيم الأخوة الإنسانية.

يتمشى موضوع اليوم أيضاً مع المادة 1 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، التي تنص على أنه:

إلى استدامة السلام وحل النزاعات المسلحة. ونشيد بأنشطة الزعماء الدينيين الرامية إلى تعزيز وتطوير الحوار بين الأديان وتحقيق التفاهم والوعي بالقيم الإنسانية المشتركة، فضلا عن احترام معتقدات أتباع التقاليد الدينية الأخرى.

ونرحب بالتوقيع على وثائق تجسد تلك الأهداف مثل الإعلان المشترك لقداسة البابا فرانسيس وفضيلة الإمام الأكبر شيخ الأزهر الشيخ أحمد الطيب المعنون "الأخوة الإنسانية من أجل السلام العالمي والعيش المشترك" في شباط/فبراير 2019 والبيان المشترك لقداسة البابا فرانسيس وقدااسة البطريرك كيريل في شباط/فبراير 2016.

ونوافق على أنه يجب على قادة الدول والزعماء الدينيين أن يدركوا الأهمية الاستثنائية للعمل على تحقيق الوحدة والأخوة بين الأعراق والأديان مع البحث عن سبل للحوار والحلول التوفيقية التي تكفل إقامة نظام عالمي منصف ومزدهر. فهناك دائما بديل للمواجهة يتمثل في الحوار القائم على الاحترام المتبادل الرامي إلى التغلب على الاحتكاكات الدولية وتهيئة بيئة مؤاتية للسلام والتفاهم.

السيد كاريوكي (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): أعرب عن امتناني للإمارات العربية المتحدة على عقد جلسة اليوم الهامة. وأشكر الأمين العام، وفضيلة الشيخ أحمد الطيب ورئيس الأساقفة غالاجر والسيدة لطيفة ابن زياتن على إحاطاتهم.

يجب أن يكون احترام جميع الحقوق الإنسانية ركيزة أساسية لعملنا في مجلس الأمن. إن حرية الدين أو المعتقد، بما في ذلك حرية عدم اعتناق الدين، حق أساسي من حقوق الإنسان. وبالرغم من ذلك يستمر استهداف الأقليات الدينية مرارا وتكرارا على وجه التحديد، بما في ذلك في حالات النزاع. وقد كان ذلك أحد الاستنتاجات الرئيسية للتقرير الذي كلف بإعداده وزير خارجية المملكة المتحدة السابق جيريمي هانت من قبل أسقف ترورو في عام 2019.

فمن اليزيديين في العراق إلى الروهينغيا في ميانمار إلى الحالة الأخيرة للبهائيين في المناطق التي يسيطر عليها الحوثيون في اليمن، غالبا ما يتم استهداف الأقليات على أساس الدين أو المعتقد. وهناك

إننا جميعا نقول أنه من غير المقبول أن تستهدف أماكن العبادة. وفي هذا الصدد، نود أن نلفت الانتباه بشكل خاص إلى الانتهاكات الصارخة لحقوق الإنسان والحقوق الدستورية العالمية لأتباع المسيحية الأرثوذكسية في أوكرانيا. ويحدث ذلك بموافقة ضمنية من رعاة نظام كييف. ولا تزال التشريعات التمييزية تمكن من الاستيلاء على كنائس الكنيسة الأرثوذكسية الأوكرانية وكذلك التصفية القسرية وغير القانونية لأتباعها. كما تتفاقم هذه التدابير بسبب العنف ضد المصلين. وقد وثقت العديد من حالات الحرق العمد والتخريب داخل الكنائس. ويخضع التسلسل الهرمي وأتباع الكنيسة الأرثوذكسية الأوكرانية للتمييز والعنف الجسدي والمعنوي. وعلى مدى عدة أشهر، شهد العالم بأسره أشخاصا مخلصين لدينهم يحمون مصالحهم في كهف "كييف - بيشيرسك لافرا" ويقاومون المتطرفين بشجاعة ويرفضون الضغط الذي تمارسه سلطات كييف.

كما شنت وسائل الإعلام الأوكرانية حملة تشهير شرسة ضد الكنيسة الأرثوذكسية الأوكرانية داعية إلى فرض حظر كامل على أنشطتها. بالتالي فإن ما يبعث على الشعور بالاشمئزاز حقا عدم تصدي المدافعين عن الحقوق الدولية للعنف ضد المصلين واضطهادهم، فضلا عن تدمير المواقع الدينية والاستيلاء عليها. وبدورنا، وجهنا انتباه المجتمع الدولي إلى تلك الحالة وعقدنا جلسة استثنائية لمجلس الأمن بشأن اضطهاد سلطات كييف للكنيسة الأرثوذكسية الأوكرانية في 17 كانون الثاني/يناير (انظر S/PV.9245). وعقدنا أيضا اجتماعا بصيغة آريا بشأن هذه المسألة. ويمكننا أن نرى أيضا تزايدا في كراهية الإسلام في أوكرانيا بتحريض من قادة نظام كييف.

إن حماية دور العبادة، بما في ذلك المساجد والمعابد اليهودية والكنائس، التزام على الدول يكفله القانون الدولي والتشريعات الوطنية والأديان ومعايير الأخلاق الإنسانية. وهناك أمثلة كثيرة جدا على اضطهاد المصلين على أساس ديني، فضلا عن الاضطهاد القائم على الانتماء القومي والعنصري واللغوي.

وونحن على قناعة بأن ممثلي الديانات التقليدية في العالم يمكنهم - بل ينبغي لهم - أن يشاركوا بنشاط أكبر في الجهود الرامية

استدامة اتفاقات السلام. كما تعد شبكة النساء المسكونيات لبناء السلام مثالا واضحا على ذلك - وهي مجموعة من قادة الكنائس الكاثوليكية والبروتستانتية معترف بها على المستوى الوطني في كولومبيا وقد ساعدت في النهوض باتفاقيات السلام لعام 2016، وتساعد الآن في تعزيز المصالحة مع عودة المقاتلين السابقين إلى ديارهم. وبصفتنا المجلس، ينبغي أن نكفل استفادة جهود السلام التي تبذلها الأمم المتحدة من قيادة النساء والزعماء الدينيين والشباب والمجتمع المدني بوجه عام ما دامت حقوق الإنسان وحرية التعبير تعдан أساسا لأعمالنا ويجب أن تكون في صميم جميع مساعينا للنهوض بحرية الدين والمعتقد. فلن نتجح مساعي معالجة التعصب بدون إعطاء الأولوية للشمول والمساواة وحماية حرية التعبير والرأي. وقد تجسدت تلك المبادئ في مشروع القرار (S/2023/427) الذي قدمناه مع شريكنا الإمارات العربية المتحدة ونأمل أن يعتمد في وقت لاحق اليوم.

وتفخر المملكة المتحدة بمناصرتها لحقوق أفراد الفئات المهمشة، بمن فيهم النساء والفتيات، وهي ملتزمة بالدفاع عنهم.

السيد دي ألميدا فيليو (البرازيل) (تكلم بالإنكليزية): تشكر البرازيل الإمارات العربية المتحدة على تنظيم هذه الجلسة الهامة الرفيعة المستوى. كما نتوجه بالشكر إلى الأمين العام ومقدمي الإحاطات الثلاثة على حكمتهم ومساهماتهم القيّمة.

إن هذه الإحاطة المقدمة اليوم تتسق مع الأهمية التي توليها البرازيل لمكافحة الأسباب الجذرية للنزاعات والتي يظل تعزيز ثقافة السلام والتسامح والتفاهم المتبادل عنصرا أساسيا فيها. وينطبق ذلك بصفة خاصة على جهودنا المشتركة بشأن منع نشوب النزاعات وحفظ السلام وبناء السلام.

وكما أشير في المذكرة المفاهيمية لجلسة الإحاطة هذه (S/2023/417، المرفق)، فقد كان خطاب الكراهية قبل 30 عاماً تقريباً أحد الدوافع الرئيسية للإبادة الجماعية في رواندا. وبينما كان البث الإذاعي والدعاية المطبوعة يحفز نزعة التطرف لدى الأفراد آنذاك، نشهد اليوم زيادة مقلقة في استخدام خطاب الكراهية على

أيضا أدلة على أن هذه الأقليات قد تتجنب طلب المساعدات الإنسانية بسبب الخوف من التعصب، بما في ذلك المسلمون السنة في سوريا وطوائف الهزارة الشيعية في أفغانستان والطوائف المسيحية في نيجيريا. وعندما تتعرض هذه الطوائف للهجوم في حالات النزاع فإنه يتعين على المجلس التصدي لها. وهناك المزيد الذي يمكننا أن نفعله جنبا إلى جنب مع منظومة الأمم المتحدة لرصد التحريض على العنف ضد جميع طوائف الأقليات في حالات النزاع. يجب أن نكفل أن لدينا الأدوات اللازمة للمسح الأفقي للتصدي للتحريض والخطاب المتطرف قبل تصاعدهما إلى أعمال عنف.

نتع على عاتق قادة الطوائف والزعماء الدينيين مسؤولية نبذ الكراهية والتطرف اللذين ربما يؤديا إلى العنف والنزاع. ويستطيع هؤلاء أيضا الاضطلاع بدور فريد في مبادرات منع نشوب النزاعات والمصالحة وبناء السلام. وعلى المستوى الشعبي فإن بوسع الحوار بين الأديان والثقافات أن يساعد على بناء الثقة والتفاهم بين الطوائف ومكافحة التعصب. لقد خاطب رئيس أساقفة كانتريري، جاستن ويلبي - عضو في المجلس الاستشاري الرفيع المستوى المعني بالوساطة التابع للأمم العام - المجلس في عام 2018 بشأن الدور الذي يمكن أن تؤديه المؤسسات الدينية في الوساطة والمصالحة في الدول الهشة (انظر S/PV.8334).

يصادف هذا العام الذكرى السنوية الخامسة والعشرين لاتفاق الجمعة الحزينة في أيرلندا الشمالية - بوصفه اتفاق سلام ساعد رجال الدين الكاثوليك والبروتستانت في تنفيذه من خلال الوساطة بين الخصوم. وفي سيراليون كان للمجلس المشترك بين الأديان دور حاسم في التوقيع على اتفاق لومي للسلام الذي حقق السلام في عام 1999 بعد عقد من الحرب. وفي مالي، البلد المهدد بالتطرف العنيف، تواصل بعض الشخصيات الإسلامية لدعم السلام بدون كلل.

وبطبيعة الحال تؤدي القيادات النسائية دورا حاسما في تلك العملية. وتعني المشاركة الكاملة والمتساوية والهادفة للمرأة في منع نشوب النزاعات وحلها أن من الأرجح أن نتجح المفاوضات فضلا عن

والأيدولوجي، ولكنه يشمل أيضاً الظلم الاجتماعي وآفة الجوع. وبالنسبة لنا جميعاً، في مجتمع كل منا، هناك ضرورة لفهم بعضنا البعض بشكل أفضل، سواء في اختلافاتنا أو في إنسانيتنا المشتركة، وهو الطريق الوحيد الذي ينبغي اتباعه نحو السلام.

السيد دجانغ جون (الصين) (تكلم بالصينية): ترحب الصين بمبادرة الإمارات العربية المتحدة لعقد جلسة اليوم بوصفها ترأس مجلس الأمن. وأشكر الأمين العام غوتيريش على بيانه، وأشكر الإمام الأكبر الطيب ورئيس الأساقفة غالاغر على إحاطتيهما في بداية هذه الجلسة. كما استمعت باهتمام إلى بيان السيدة بن زياتن.

يقف عالمنا عند مفترق طرق في التاريخ حيث تتعمق أوجه القصور في السلام والتنمية والأمن والحوكمة. إن مختلف أشكال التعصب والتطرف تقوض الثقة المتبادلة بين إخواننا من البشر وفيما بين الأمم. ونتيجة لذلك، فإن القدرة الجماعية للمجتمع الدولي على التصدي للتحديات العالمية في إطار التضامن تتعرق بشدة. وفي ذلك السياق، من الأهمية بمكان مناقشة قيمة روح الأخوة في تعزيز السلام واستدامته.

وأود أن أشاطركم بعض ملاحظاتنا وتأملاتنا.

أولاً، فيما يتعلق باحترام التنوع الحضاري، فإن التنوع سمة مميزة لعالمنا ومنبع التقدم البشري. لا تختلف الحضارات إلا جغرافياً ومن حيث خصائصها المميزة. ولا يوجد شيء اسمه حضارة متفوقة أو متدنية. إن اعتقاد المرء بأن حضارته متفردة عن البقية وأن يكون مستميتاً في تحويل الحضارات الأخرى، أو حتى استبدالها، هو حماقة محضّة على المستوى المعرفي وأمر كارثي عند تطبيقه عملياً. وعبر التاريخ، تسببت الغزوات الاستعمارية والنهب المدفوع بالتفوق الحضاري وتفوق العرق الأبيض في دمار لم يسبق له مثيل في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية. واليوم، يخلق التدخل بجميع أنواعه والاستفزاز والتحريض، تحت راية ما يسمى بالقيم العالمية، نزاعات جديدة ومواجهات جديدة.

وتؤمن الصين، في هذا العالم الذي يسوده التكافل وبينما ينبغي أن نتحلى بالفخر والثقة والطموح لتعزيز حضارتنا حتى تتألق ببريق

وسائل التواصل الاجتماعي مع إمكانية تفاقم النزاعات المسلحة وتهديد الاستقرار في جميع أنحاء العالم. وتشكل الحالات في مالي وجمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية الكونغو الديمقراطية أمثلة ملموسة على ذلك الاتجاه المثير للقلق. ويجب أن يؤخذ في الاعتبار البعد الاجتماعي لهذه الظاهرة. يمكن لأوجه عدم المساواة والتهميش والعنصرية والشعور بعدم الانتماء أن تدفع الأفراد إلى الانخراط في خطاب الكراهية، سواء عبر الإنترنت أو خارجها، ما يخلق بيئة خصبة لاندلاع النزاعات وتصعيدها وتكرارها.

إن لانتشار المعلومات المضللة والمعلومات المغلوطة وخطاب الكراهية أثراً مباشراً وضاراً على عمل الأمم المتحدة، ولا سيما على بعثات حفظ السلام وعلى سلامة وأمن حفظة السلام. وفي ذلك الصدد، نسلط الضوء على الأهمية المحورية لاستخدام الاتصالات الاستراتيجية. وكما ذكر المجلس في بيانه الرئاسي العام الماضي بشأن هذه المسألة (S/PRST/2022/5)، تسهم الاتصالات الاستراتيجية في تعزيز الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، وبناء الثقة مع المجتمعات المحلية، وتهيئة بيئة توفر الحماية للمدنيين في المناطق المتأثرة بالنزاعات المسلحة. وينبغي الاعتراف بدور المجتمع المدني، بما في ذلك الزعماء الدينيين، في تهيئة بيئة من الثقة والتسامح والتفاهم وتعزيزها.

إن الشرعية والمعرفة المباشرة والفهم الثقافي للأسباب الجذرية للنزاعات والمسائل الخلافية تشكل مقومات هامة في تهيئة الظروف المؤاتية للحوار والسلام المستدام. يستلزم غرس ثقافة السلام والتسامح استيعاب الجميع. ويمكن للنهوض بثقافة السلام والتسامح، التي تنطوي في سياقات عديدة على الحوار بين الأديان، أن يسهم بفعالية في تعزيز جهودنا لبناء السلام في المجتمعات المتأثرة بالنزاع. إن التصدي للتمييز، فضلاً عن حماية أضعف الفئات، بما في ذلك الضحايا والأقليات، أمر أساسي لتعزيز النسيج الاجتماعي في حالات ما بعد النزاع. وهناك حاجة أيضاً إلى استثمار قوي في التعليم من أجل بناء بيئة من التسامح.

ونرى أن السلام المستدام لن يتحقق ما دامت الأسباب الجذرية للنزاع لم تعالج. ويشمل ذلك التعصب العرقي والديني والثقافي

نحو أفضل بولايات صون السلام والأمن الدوليين. وينبغي أن نركز على حل الأسباب الجذرية للمسائل المدرجة في جدول أعمال المجلس بما يتجاوز مجرد اتباع نهج مجزأ لإدارة الأزمات وأن نستثمر المزيد من الطاقة في سعينا إلى تحقيق السلام الدائم والأمن المشترك. وينبغي أن نظل ملتزمين بالتسوية السياسية للنزاعات وأن نكرس المزيد من الجهود للتفاوض والمساوي الحميدة والوساطة، وألا ندخر وسعا من أجل بدء الحوار ووقف الصراع والحرب. وينبغي أن نشجع المنظمات الإقليمية على أداء دورها الفريد كاملا وإيجاد حلول إقليمية للمسائل الإقليمية. يجب أن نتخذ موقفا لا لبس فيه ضد أي تدخل في الشؤون الداخلية للبلدان الأخرى، وضد أي محاولة لإثارة التوترات خدمة لمصالح خاصة للبعض، وضد رسم الحدود الأيديولوجية لفرض سياسة التكتلات، وضد التسلط والهيمنة في العلاقات الدولية.

ثالثا، علينا أن نعزز الإدماج الاجتماعي. الإدماج الاجتماعي الذي يقوم على رفاه الأفراد وحقوقهم، ويؤثر على توجه السياسة الخارجية لبلد ما. وتعاني بعض البلدان من اضطرابات خطيرة بسبب نسيجها الاجتماعي المتهاك واستقطابها سياسيا. فذلك يبطئ تحقيق استقرارها وتنميتها، بل ويضع سياساتها الخارجية على منحدر زلق من النزعة المحافظة والشعبوية، مع ما يترتب على ذلك من آثار سلبية ملموسة. ويتعين على تلك البلدان أن تقوم ببعض البحث عن الذات وأن تعالج المشاكل المزمنة المتصلة بحوكمتها الوطنية بصدق، عوضا عن إلقاء تبعة مشاكلها على عوامل خارجية والبحث عن كبش فداء. وعلى وجه الخصوص، ينبغي للقادة السياسيين تحمل مسؤولياتهم، وصياغة توافق اجتماعي، والنهوض بالإصلاحات على نحو نشط. وعليهم ألا يركنوا إلى الشعبوية أو ينساقوا في موجتها.

إن خطاب الكراهية يفاقم الانقسامات الاجتماعية. والتطرف يتفشى. وتستمر المعلومات المغلوطة والمضللة في الانتشار دون رادع. ويتزايد التعصب الديني والتمييز العنصري ضد السكان المنحدرين من أصل أفريقي وآسيوي. وقد بلغت كراهية الإسلام أبعادا وبائية ينبغي أن تكون مدعاة للقلق واليقظة. ينبغي حماية حرية التعبير، بالطبع، ولكن ينبغي ألا تكون رخصة لخطاب الكراهية. كما لا ينبغي أن تكون ذريعة

نابض بالحياة، أننا يجب أيضاً أن نفتح قلوبنا وعقولنا من أجل احتضان تطور الحضارات الأخرى والرؤية القائمة على تعزيز المباحثات التي تتسم بالتقدير والتعلم المتبادلين وهي تدعو إلى ذلك. وإذ نتكلم عن التعلم المتبادل والثواب بين الحضارات، فإن للأمم المتحدة، بما في ذلك تحالف الحضارات التابع لها، دوراً كبيراً تؤديه. ويتعين على جميع البلدان أن تعمل معاً لتحقيق تلك الغاية.

وفي آذار/مارس، كشف فخامة رئيس الصين، السيد شي جينبينغ، النقاب عن مبادرة الحضارة العالمية التي تدعو إلى احترام التنوع الحضاري، وتعزيز القيم المشتركة للبشرية، وتقدير التراث الحضاري والابتكار، وتعزيز التبادل الثقافي والتعاون الدوليين. والصين مستعدة للعمل مع بقية المجتمع الدولي لإنعاش مشهد التبادل الثقافي وتعزيز التقارب بين مختلف الثقافات والمشاركة الشعبية بين جميع الدول في العالم حتى تعج حديقتنا الجماعية للحضارات المتنوعة بالحيوية التي تضج بالألوان.

ثانياً، إن تعزيز الثقة والاحترام المتبادلين ومعاملة بعضنا بعضاً على قدم المساواة شرط لا غنى عنه للتفاعلات الثابتة والسليمة بين الأمم. لقد شهدنا مؤخراً بعض التطورات المشجعة في الشرق الأوسط، حيث أعلنت المملكة العربية السعودية وإيران استئناف العلاقات الدبلوماسية بينهما كنتيجة لحوار بيجين، مما أدى إلى تصاعد موجة المصالحة في المنطقة. وعادت سورية إلى حضن جامعة الدول العربية، إيماناً بلم شمل الأسرة العربية بعد 12 عاماً. وقد ضربت تلك التطورات مثلاً جيداً من حيث الاحترام المتبادل بين البلدان بتجاوزها خلافاتها، الأمر الذي ضخ طاقة إيجابية في الوحدة والتعاون بين بلدان المنطقة. وينبغي للمجتمع الدولي أيضاً أن يغتنم هذه الفرصة المحورية وأن يعمل بشعور أكبر من الإلحاح على حل القضية الفلسطينية بطريقة شاملة وعادلة على أساس حل الدولتين، وتعزيز التعايش السلمي بين فلسطين وإسرائيل حتى يتمكن الشعبان، العربي واليهودي، من السعي إلى تحقيق التنمية معاً، يداً بيد.

وفي ظل الظروف الجديدة، ينبغي لأعضاء مجلس الأمن أن يكونوا أكثر اتحاداً، وأن يعطوا مضموناً لالتزاماتهم، وأن يضطلعوا على

لتعاس الحكومات. إن الإرهاب ورم خبيث يصيب الحضارة الإنسانية. ويجب عدم ربطه بأي عرق أو دين أو بلد أو حضارة. وندعو إلى التنفيذ الفعال لقرار الجمعية العامة 309/75 وإلى إيجاد زخم عالمي قوي لمكافحة خطاب الكراهية.

رابعا، يجب أن نركز على التنمية المشتركة، التي تعد مؤشرا هاما للتقدم الحضاري ومظهرا ملموسا له. إن عدم ترك أي أحد أو بلد خلف الركب هو الالتزام الرسمي لخطة التنمية المستدامة لعام 2030. وفي الوقت الحالي، يواجه التعافي الاقتصادي العالمي صعوبات متزايدة، وتواجه البلدان النامية تحديات قائمة تتعلق بتحقيق أهداف التنمية المستدامة بحلول عام 2030. بل إن العديد من منجزات التنمية التي تحققت بشق الأنفس قد تراجعت. ومواطن الضعف والهشاشة للبلدان النامية تضرب بجذورها في نهاية المطاف في النظام الاقتصادي الدولي غير النزيه وغير العادل وغير المعقول. علاوة على ذلك، ومن أجل الحفاظ بعض البلدان على مركزها المهيمن، فقد فرضت عقوبات تكنولوجية واقتصادية بشكل عشوائي، في حين دعت إلى فصل سلاسل التوريد وقطعها وبناء صوامع صغيرة عالية الجدران. وهذه الأفعال، التي تعرقل التنمية وتحاول إعادة عقارب الساعة إلى الوراء، غير أخلاقية ولن تنوم. وعلى المجتمع الدولي أن ينبذها بحزم.

وهذا العام، نتطلع إلى استعراض منتصف المدة لخطة التنمية المستدامة لعام 2030 في قمة أهداف التنمية المستدامة. وينبغي للأمم المتحدة أن تغتنم هذه الفرصة لزيادة اهتمامها بقضايا التنمية والاستثمار فيها بغية إعطاء أمل ملموس لجميع الشعوب. وينبغي أن تكون منظومة الأمم المتحدة الإنمائية شريكا حقيقيا للبلدان النامية، وأن تبدي الاهتمام بها وأن ترعاها بصنق. وينبغي للبلدان المتقدمة النمو أن تفي بالتزاماتها الرسمية بتقديم المساعدة. وينبغي للمؤسسات المالية الدولية أن تتخذ خطوات نحو الإصلاح، في أقرب وقت ممكن، وأن تعالج أوجه القصور الأخلاقية، ويجب ألا تتحول إلى صناديق خاصة ومصارف خاصة يتلاعب بها بلد بعينه. ومن المهم أيضا احترام حق البلدان النامية في التنمية على نحو فعال، والرفض الحازم لمختلف الذرائع التي تساق لتشديد القبضة التكنولوجية والإكراه الاقتصادي وحماية النزاهة والعدالة.

إن البشرية مجتمع يتشاطر مستقبلا مشتركا بأفراح ومآسي مشتركة. وقدرة جيلنا على الاستعاضة عن الانقسام بالوحدة، وعن المواجهة بالتعاون، وعن الإقصاء بالتسامح، هو ما سيحدد مستقبل الحضارة الإنسانية. والصين مستعدة للعمل مع بقية المجتمع الدولي لممارسة تعددية الأطراف الحقيقية، وتحقيق الأمن المشترك، وتعزيز التنمية المشتركة، وشق طريق جديد معا نحو مستقبل مشترك أفضل.

السيد هاوري سويسرا (تكلم بالفرنسية): أشكر الإمارات العربية المتحدة على عقد هذه المناقشة. وأشكر الأمين العام، وفضيلة الشيخ أحمد الطيب، ونيافة رئيس الأساقفة بول ريتشارد غالاجر، والسيدة لطيفة بن زياتن على إحاطاتهم الإعلامية.

ومناقشة اليوم تندرج في نهج يرمي إلى مواصلة مناقشة القضايا والتهديدات الناشئة المتعلقة بالسلام والأمن الدوليين. وفي هذا الإطار، تتسق مناقشة اليوم مع المناقشة بشأن الثقة في المستقبل، التي عقدها مجلس الأمن قبل شهر خلال رئاسة سويسرا (انظر S/PV.9315). وأكدنا آنذاك على أن الثقة تقوم على أساس المعايير والوقائع والإدماج. وأود أن أتطرق إلى نقاط ثلاث.

أولا، نحتفل هذا العام بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان. لقد ولد من رحم التجربة الجماعية للدمار الكامل والإبادة الجماعية المتجذرة في خطاب الكراهية والتعصب والتشهير بالأقليات والأديان. ويعترف الإعلان بالكرامة المتأصلة للأفراد كافة. وحقوقهم المتساوية وغير القابلة للتصرف هي أساس الحرية والعدالة والسلام. وقد سمعنا في هذا المجلس روايات مختلفة تدل على أن ضمان حقوق الإنسان أمر أساسي في كل مرحلة من مراحل عملية السلام. وضمنان مجمل معايير القانون الدولي لحقوق الإنسان أساسية كذلك من أجل إنهاء النزاع وبناء سلام دائم. ويقر المجلس بالقيمة المضافة للرصد والإبلاغ القائمين على أساس البيانات بشأن حقوق الإنسان أثناء النزاعات وبعدها، بما في ذلك من خلال عناصر حقوق الإنسان الإحدى عشر في عمليات حفظ السلام.

ثانيا، يشكل التمييز والتعصب والتحريض على الكراهية والتطرف العنيف تحديات جمة لمجتمعاتنا. وسويسرا تدينها بكل أشكالها. وفي

التي تتسم بالترابط والتشابك والتعاضد، حاسمة في إقامة مجتمعات تعددية ومتسامحة وشاملة وديمقراطية. إن الحق في حرية الدين أو المعتقد يشمل حرية كل فرد في اختيار دين أو معتقد، وحرية ممارسته، بمفرده أو مع جماعة، أمام الملاء أو بمفرده، أو أن يختار عدم اتباع أي دين أو معتقد. وتشمل حماية هذا الحق حماية حقوق وحرية من لديهم آراء مخالفة أو آراء الأقلية. وتدين أي محاولات للحد من ممارسة تلك الحريات الأساسية. ونشدد أيضا على الدور الإيجابي للتعليم الجيد ووسائل الإعلام الحرة والمستقلة في منع التعصب والتحيز وفي تعزيز الاحترام المتبادل والتفاهم والتضامن.

إن التسامح والإدماج أمران حاسمان لتعزيز حقوق الإنسان والسلام المستدام. ففي النزاعات المسلحة في جميع أنحاء العالم، يعاني الناس من التمييز والتعصب وخطاب الكراهية وغير ذلك من أشكال العنف، سواء عبر الإنترنت أو خارجه، على أساس جنسهم أو دينهم أو معتقدتهم أو عرقهم أو أصلهم الإثني أو جنسيتهم أو ميولهم الجنسية أو هويتهم الجنسية أو خصائصهم الجنسية. ولذلك، ينبغي القيام باستجابات متعددة الجوانب وتحويلية جنسانية وبذل جهود وقائية للتصدي لأشكال التمييز المتعددة والمتداخلة في كثير من الأحيان واتباع نهج شامل وكلي.

ونشعر بقلق عميق إزاء تزايد حالات المضايقة والإكراه والانتقام، بما في ذلك من جانب الدول والجهات الفاعلة غير التابعة للدول، ضد الأفراد الذين يمارسون حقهم في حرية التعبير. ونشجب إساءة استخدام قوانين التطرف ذات التعريف الواسع لانتهاك حقوق الإنسان والحريات الأساسية، بما في ذلك استهداف المدافعين عن حقوق الإنسان والمجتمع المدني والصحفيين والمعارضة السياسية. وفي الوقت نفسه، تدين مألظة جميع أعمال التطرف العنيف، بغض النظر عن الدافع أو الإيديولوجية، وتشدّد على أهمية منع هذه التهديدات ومكافحتها في امتثال كامل للقانون الدولي لحقوق الإنسان. وتقع على عاتق جميع الدول الأعضاء مسؤولية حماية ودعم مجموعة كاملة من حقوق الإنسان، بما في ذلك حقوق الإنسان لمختلف النساء والأشخاص

مواجهة هذه الظواهر، لا بد من ضمان احترام حقوق الإنسان، ولا سيما حرية التعبير، سواء على الإنترنت أو خارجه. فحرية التعبير حجر الزاوية في كل مجتمعات التعددية والشمول. والمشاركة المتكافئة في الشأن العام أساسية من أجل بناء وحفظ الثقة بين الأشخاص وبينهم وبين الدولة. ومن شأن الحيز المدني المفتوح، الذي يشمل النساء والأشخاص المنتمين إلى الأقليات والفئات الضعيفة والشباب على وجه الخصوص، يساعد على بناء ثقة أعمق وأكبر في المؤسسات. إن الثقة وسيادة القانون هما الأساس الوطيد الذي لا يمكن إنكاره للاستقرار ومنع نشوب النزاع والسلام الدائم.

ثالثا، في الأسابيع المقبلة، ينبغي للمجلس أن يغتنم الفرصة التي تتيحها الخطة الجديدة للسلام للتأكيد مجددا على الدور الأساسي للأطر المعيارية القائمة، مثل المرأة والسلام والأمن، والأطفال في حالات النزاع المسلح، والبرامج المعنية بحقوق الإنسان. تشكل هذه الأطر أساس تعاوننا المتعدد الأطراف في المسائل المتصلة بالسلم والأمن. ولذلك، يجب أن نؤكد من جديد على أهميتها وتجديد التزامنا بدعمها.

إن الحوار والانفتاح والتفاهم المتبادل، فضلا عن القانون الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان وسيادة القانون، كلها أدوات للتعايش السلمي بين الدول والمجتمعات والأفراد، دون تمييز. علاوة على ذلك، فإن التراحم والاحترام المتبادل من القيم العالمية التي تجمعنا في إنسانيتنا. وستواصل سويسرا العمل لضمان أن يشمل مصطلح "الأخوة"، الذي تداولناه في مناقشة اليوم، الجميع، بما في ذلك النساء والفتيات، أيا كان أصلهن أو ميلهن الجنسي. وبهذه الطريقة، سوف نتمكن من مواصلة بناء مجتمعات مستقرة وشاملة من أجل تعزيز السلام الدائم وصونه.

السيدة فرايزر (مالطة) (تكلمت بالإنكليزية): أنا أيضا أتوجه بالشكر للأمين العام، وفضيلة الشيخ أحمد الطيب، الإمام الأكبر للأزهر الشريف، وسيادة رئيس الأساقفة بول ريتشارد غالاجر، والسيدة لطيفة ابن زياتن على تشاطر أفكارهم ورؤاهم معنا اليوم.

يوفر القانون الدولي لحقوق الإنسان إطارا معياريا قويا لحماية حرية التعبير والدين أو المعتقد في سياق السلام والأمن. وتلك الحقوق،

بالأحرى إساءة استخدامه - كسبب للأذية وزرع الكراهية والتمييز والقمع والهيمنة. إنه أحد التحديات الرئيسية في عصرنا السريع التطور.

وحيثما نرى مفارقة يجب تناولها وعلاجها في انتشار الانقسامات وانعدام الثقة إذ أصبحت المجتمعات أكثر تعددا للأعراق والأديان، يرى آخرون فرصة لتحقيق المكاسب. ويساورنا قلق عميق إزاء التنامي المفزع في التعصب الأعمى وخطاب الكراهية والتمييز على أساس الدين أو المعتقد أو العرق أو الأصل الإثني أو نوع الجنس. لقد أصبح الخطاب المتطرف وخطاب الكراهية سائدين وكأنهما الوضع الطبيعي الجديد. ويجب أن يكون ازدياد معاداة السامية وكراهية الإسلام، وعدم التسامح البغيض مع التنوع، بما في ذلك ضد أفراد مجتمع الميم الموسع، بأشكال مختلفة من التواصل، بما في ذلك من خلال الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي، مصدر قلق لنا جميعا، ليس فقط لأنه يظهر انعدام التراحم والتواضع والاحترام وقبول الآخرين، ولكن أيضا لأنه يفضي دائما إلى التوترات والعنف. لقد ولدنا جميعا أحرارا ويجب أن نشعر بالمساواة، بغض النظر عن الأصل أو الطبقة الاجتماعية أو العرق أو لون بشرتنا أو الإله الذي نعبد أو جنسنا أو الخيارات التي نتخذها في الحياة. فالجميع رابح عندما نرى التنوع كثراء وليس كتهديد.

وما لم نتصدى للكراهية، فإنها قد تؤثر سلبا في المجتمع، لكنها تصبح فتاكة عندما تستخدم كسلاح لكسب السلطة أو ممارستها أو الاحتفاظ بها. لقد هُزمت داعش، وهي أكثر أشكال التعصب وحشية وحقارة على سبيل المثال لا الحصر، لكن أيديولوجيتها وجاذبيتها لم تختفيا. إن استخدام التنوع كسلاح سياسي، وعقلية "نحن ضد الآخرين"، والنازيين الجدد أو المتعصبين، واستهداف الناس، بمن فيهم المهاجرون، حسب انتمائهم العرقي، يخلق تصدعات اجتماعية عميقة ويقوض الثقة بين مختلف المجموعات. وقد يستخدم لتبرير الهجمات، وفي أسوأ الحالات، كما حدث أثناء محرقة اليهود، لإبادة غير المرغوب فيهم. وما قد يشكل مظالم اجتماعية أو اقتصادية أو سياسية يمكن أن يتحول بسرعة وسهولة إلى نزاعات دينية أو عرقية، تؤدي في أغلب الأحيان إلى إراقة الدماء. إن عمليات الإبادة الجماعية في سريرينيتشا ورواندا قد علمتنا كيف يمكن للكراهية والدعاية أن تحول الناس والجيران

ذوي الإعاقة والشابات وأفراد مجتمع الميم الموسع وكبار السن وأفراد الجماعات العرقية والدينية المهمشة.

ولا نزال نشعر بقلق عميق إزاء أثر القوانين التمييزية، وإنفاذ القوانين القائمة وتطبيقها على نحو متحيز جنسانيا، والأعراف والممارسات الاجتماعية الضارة، والتفاوتات الهيكلية، والآراء التمييزية بشأن المرأة أو أدوار الجنسين في المجتمع. ولذلك، نشدد على أهمية تعزيز المساواة بين الجنسين من خلال معالجة الأسباب الجذرية للتمييز والعنف الجنسي والجنساني ضد جميع النساء والفتيات كجزء من إجراءات منع نشوب النزاعات وحلها وبناء السلام والعمل الإنساني. وأختتم بياي بالتأكيد على أن مائدة ملتزمة بضمان عدم استخدام المرأة أو الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن كأداة في الجهود الرامية إلى مكافحة الإرهاب والتطرف العنيف. إن النهوض بالمساواة بين الجنسين وضمان المشاركة والقيادة الكاملة والمتساوية والأمنة والهادفة لمختلف النساء في جميع الجهود الرامية إلى بناء السلام ومنع نشوب النزاعات في حد ذاتها أهداف ويجب ألا تختزل أبدا في أساليب الأمن القومي.

السيد خوجة (ألبانيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكركم، سيدي

الرئيسة، وأن أشكر الإمارات العربية المتحدة على عقد اجتماعنا لمناقشة هذا الموضوع الهام. كما أشكر الأمين العام وفضيلة الشيخ أحمد الطيب، الإمام الأكبر للأزهر الشريف، وكذلك المطران غالاجر والسيدة ابن زياتن على أفكارهم القيمة.

إن التنوع حقيقة من حقائق الحياة وواحدة من أروع سمات الحضارة الإنسانية. وعلى مر القرون، تعلمنا أن نقبله ليس كمجرد ضرورة حتمية، بل كثروة وقوة. وبتعزيز التعليم وتحسنه وازدياد التنقل البشري في عالم مترابط بشكل متزايد، نعتقد أن التنوع يشكل رابطة قوية بين بني البشر، توحدنا في ثقافتنا وتاريخنا وأدياننا وفلسفاتنا وتوجهاتنا المتميزة. وللأسف، لا يرى الجميع الأمر بهذه الطريقة. فبينما نعزز بالتنوع، نحاول القوى الموازية القوية، والقوى ذات مصادر الإلهام القديمة وتلك التي لديها أساليب جديدة، استخدام التنوع - أو

تحد للمجتمعات بأسرها في جميع البلدان. كما يتطلب نهجا شاملا يشمل الزعماء الدينيين وقادة المجتمعات المحلية الذين يؤدون دورا حاسما.

لنذكر ولنكن واضحين: يجب عدم استخدام مكافحة التعصب أبدا ذريعة لكبت الحريات وتبرير القمع. وبغض النظر عن المكان الذي نعيش فيه، فإن ذلك يتطلب ألا نحيد أبدا عن معاييرنا المشتركة على النحو المنصوص عليه رسميا في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

إن هناك العديد من الأمثلة الجيدة التي يجب حذوها والإشادة بها. وسأضرب أفضل مثال أعرفه عن ذلك: الحالة في بلدي ألبانيا. فهي موطن لمختلف الطوائف الدينية، بما فيها المسلمون والأرثوذكس والكاثوليك واليهود فضلا عن أنها بلد ظل فيه العيش في احترام متبادل جانبا مهما من جوانب المجتمع لعدة قرون. فهو بلد يرحب بثقافة قبول واحترام الأديان المختلفة ويعتز بها في تفاعلات فيما بينها بروح من الوئام وإقامة الاحتفالات الثقافية المشتركة والتزاوج المختلط والجهود المجتمعية التعاونية. ونفخر بتقديم مثال حي على كيفية ازدهار التنوع الديني في مجتمع يوجد ملتزم بالتسامح والاحترام والحوار.

كما نؤمن إيماننا راسخا بأنه لا يمكننا القضاء على الكراهية والتطرف وتمكين جميع الأفراد من النماء والعيش في سلام مع بعضهم البعض إلا بكفالة المساواة في الحقوق للجميع.

رفعت الجلسة الساعة 12/30.

والأصدقاء من أصول مختلفة إلى أعداء بسهولة وسرعة. ونعلم الآن أن أكبر خطأ يمكن أن نرتكبه هو التقاعس.

مهمتنا هي بناء جبهة مشتركة ضد منكري الكراهية وكراهية الأجانب والعنصرية والإبادة الجماعية ومعاوية كل من يقوض التماسك الاجتماعي أو يثير العنف أو يعرض السلام للخطر. فالأمر ليس سهلا، ولا توجد حلول سريعة. نحتاج فقط إلى أن نكون في حالة تأهب وأن نقف ونتصدى لجميع أشكال المعلومات المضللة وأن نتصرف بسرعة، لأن المعلومات المضللة والواقع المشوه ونظريات المؤامرة دائما ما تنتقل بشكل أسرع. ونحن بحاجة إلى تهيئة بيئة مواتية لإقامة مجتمع مدني نابض بالحياة ووسائل إعلام مستقلة لفحص ورفض الأكاذيب واستراتيجيات الكراهية ومن يستفيد من استخدامها. والاعتراف بالتنوع يتطلب تعليما قويا في مجال المواطنة. فالمواطنون الذين يفهمون العلاقة بين الوحدة والتنوع ويتصرفون وفقا لذلك لا يصنعون من العدم؛ إنهم أناس متعلمون. ولهذا السبب نحن بحاجة إلى الاستثمار في التعليم الجيد والتفكير النقدي كحماية ضد الكراهية والعنف والتطرف بجميع أشكاله.

ويتطلب النهج الناجح أيضا الحوكمة الرشيدة والشفافية، والتنمية، وسيادة القانون، وحقوق الإنسان، والمساواة، والمؤسسات الخاضعة للمساءلة، والعدالة للجميع. إن ذلك يتطلب جهدا وتقانيا حقيقيين لأنه